الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي و ينكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:

- **الباهي هديل**
- **بوقرة شهيناز**

تحت عنوان:

أثر تقلبات السوق النفطية على إيرادات الموازنة العامة في الجزائر

لجنة المناقشة:

د. بركاتي حسن	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيســا**
د. واضح فواز	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا ومقررا**
د. صالح سراي	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022/2021

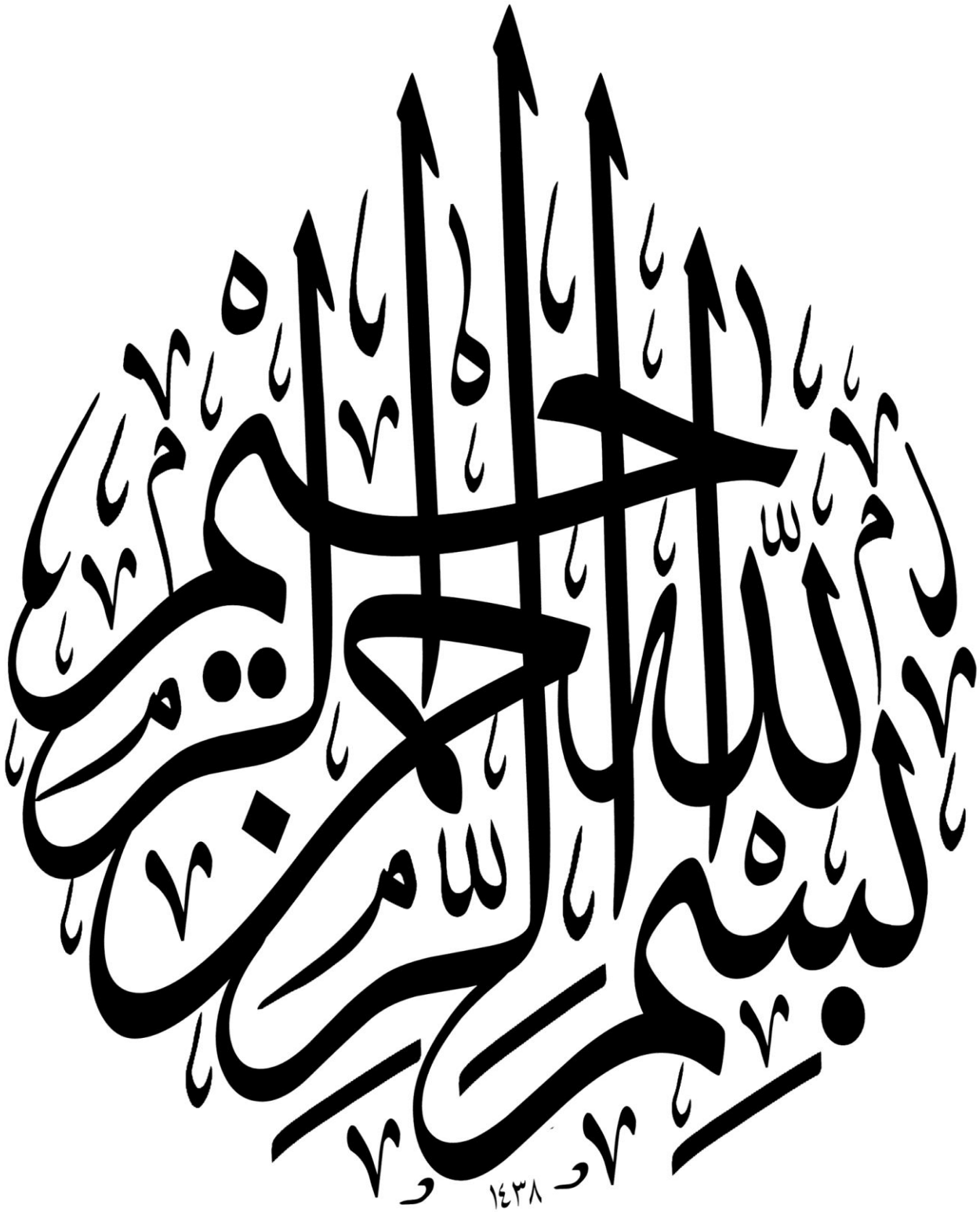
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر و تقدير

أشكر الله عز وجل و نحمده الذي بنعمته تتم الصالحات.

على ما من به علي من التمام و الكمال بعد التيسير و التوفيق لنجاح هذا العمل و استنادا لقوله عليه الصلاة و السلام

" لا يشكر الله من لا يشكر الناس "

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أوليائي الكرام .

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل وأخص بالذكر إلى جميع خريجي دفعة 2022

اهداء

احمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث الى الذي وهبني كل ما يملك حتى احقق له اماله الى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، الى الانسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، الى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى.

ابي الغالي على قلبي اطال الله في عمره. الى التي وهبت فيها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعني خطوة خطوة في عملي الى ما ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان امي اعز ملاك العين جزاها الله عين خير الجزاء في دارين.

إليهما اهدي هذا العمل المتواضع بها لكي ادخل على قلبهما شيئا من السعادة إلى اخوتي الى رفاق دربي وأحلى الأصدقاء.

كما اهدي ثمرة جهدي للدكتور **واضح نواز** الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت اليه فأنارها لي وكلما دب الياس في نفسي زرع فيها الامل كما لا ننسى ان اشكر كل الأساتذة الكرام والزملاء الذين رافقوني طيلة المشوار الدراسي. والى كل من يؤمن بان بذور نجاح التغيير في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى.....

الباسي سديل

اهداء

يا لها من لحظة ستبقى دكرى تؤرقني لأنها لحظة جميلة و اريخية حقا انها لحظة رائعة..

الى من صلى الله عليه دائما حبيبه خير الخلق كلهم منارة العلم , و منبع الحلم الذي ندعو ان يجمعنا به الله في الفردوس الأعلى الرسول الحبيب ..محمد صلى الله عليه و سلم..

الى من قال الله عزوجل : .. و قضى ربك ان الا تعبدوا الا إياه و بالوالدين احسانا..

أهدي ثمرة جهدي المتواضع من بعد الله عزوجل الى والدي ... ألى رمز الصمود و الجهاد الى صاحب الصدر لرحب الذي كرس حياته من اجل تعليمي.. الى من علمني الحق دون تردد .. الى من اعتبره وسلما للحب و العطاء..

اليك انت "ابي الغالي" انا احبك كثيرا يا ابي ...

اليكي التي باركتني بدعائها .. و سهرت من اجلي اللاياليي لتخفف عني دموع الالام .روحي و منبع وجودي..

"امي الحبية الغالية .. شكرا لكي على كل ما فعلته من اجلي..

شكرا لكما وانا مدينة لكما بقية حياتي..

كما اهديها الى اخواتي "اسياء و لمياء و العزيزة الغالية على قلبي اكرام و اخي الوحيد الياس و زوجته شريفي راضية...

و بالخصوص الكتاكيت الصغار "سلاف , فاطمة , كريمو , عليلو والمحبوب محمد محب الله"

و الى من وجدته في السراء و الضراء و كان بمثابة الزميل و الصديق و... الى الذي ساندني " مكدور أسامة"

واخيرا الى من تعرفت عليهم في مشواري الدراسي الجامعي , و كل من لم يذكرهم قلمي و لم ينساهم قلبي و عقلي..

بوقرة شميناز

ملخص الدراسة

ملخص

تعتبر الجزائر إحدى الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم و التي تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية الغير مستقرة في تكوين الدخل الوطني، حيث تشكل الإيرادات النفطية أكثر من (% 90) من إيرادات الموازنة العامة، وهذا يجعل الاقتصاد الجزائري تابعا للاقتصاد العالمي وتداعيات أزماته المتكررة وذلك لكون الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا، يعتمد بشكل أساسي على إنتاج وتصدير النفط الخام.

وهذا مما يجعل إيرادات الموازنة العامة للجزائر تتأثر بشكل كبير بانخفاض في أسعار النفط، والتي غالبا ما تتطلب تعزيز الميزانية بموازنة تكميلية لسد العجز الحاصل منها، والتي قد تكون مبالغ كبيرة مما يجعل عملية تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية ضرورة استراتيجية وحتمية.

الكلمات المفتاحية: النفط، الإيرادات، الموازنة العامة، الاقتصاد، الجزائر.

Abstract :

Algeria is one of the oil-producing and exporting countries in the world, which depends mainly on unstable oil revenues in the formation of the national income, as oil revenues constitute more than (90%) of the revenues of the general budget, and this makes the Algerian economy dependent on the global economy and the repercussions of its repeated crises and that Because the Algerian economy is a rentier economy, it depends mainly on the production and export of crude oil.

This makes Algeria’s general budget revenues greatly affected by a drop in oil prices, which often requires strengthening the budget with a supplementary budget to bridge the deficit from it, which may be large sums, making the process of activating non-oil sources of income a strategic and inevitable necessity.

Keywords: oil, revenues, general budget, economy, Algeria.

فهرس

المحتويات

العنوان	ص
شكر وعرفان	
اهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول و الأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لسوق النفط وايرادات الموازنة العامة	01
تمهيد	02
المبحث الأول: الاطار النظري لسوق النفط	03
المطلب الأول: تعريف سوق النفط العالمية وأنواعه	03
المطلب الثاني: العوامل المحددة لأسعار النفط في الأسواق العالمية	08
المبحث الثاني: الإطار النظري لإيرادات الموازنة العامة	12
المطلب الأول: التعريف بالإيرادات العامة وتقسيماتها المختلفة	12
المطلب الثاني: مصادر الإيرادات العامة	17
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاد وإيرادات الموازنة العامة في الجزائر	35
تمهيد:	36
المبحث الأول: أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر.	37

المطلب الأول: تطور مستويات أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية خلال الفترة(2001-2016) .	**37**
المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.	**42**
المبحث الثاني : تحليل إيرادات و نفقات الميزانية العامة في الجزائر و تطورها	**51**
المطلب الأول: تحليل الإيرادات العامة.	**51**
المطلب الثاني: تحليل النفقات العامة وتطورها في الجزائر.	**53**
المبحث الثالث: انعكاسات وتحديات أسعار النفط على حصيلة الايرادات العامة والجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة.	**56**
المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على تطور الإيرادات العامة في الجزائر.	**56**
المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على تطور الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة في الجزائر.	**61**
خلاصة الفصل	**67**
خاتمة	**68**
قائمة المصادر والمراجع	**72**

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الجدول رقم (01): تطور أسعار النفط الخام في الأسواق الرئيسية العالمية (2001-2008).	38
الجدول رقم (02): أسعار النفط الخام في الأسواق الرئيسية العالمية (2009-2016).	40
الجدول رقم (03): تطور أسعار النفط الخام الجزائري في الفترة (2001-2008).	42
الجدول رقم (04): تطور اسعار النفط الخام الجزائري في الفترة (2009-2016).	44
الجدول رقم (05): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في الفترة (2001-2008).	46
الجدول رقم (06) : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في الفترة (2009-2016).	48
الجدول رقم (07): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2021).	51
الجدول رقم (08): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2021).	54
الجدول رقم (09): تطور الإيرادات العامة الاجمالية للجزائر في الفترة (2001-2008).	56
الجدول رقم (10): تطور الايرادات العامة الاجمالية للجزائر في الفترة (2009-2016)	58
الجدول رقم (11): الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(2001-2008).	61
الجدول رقم (12): الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2009-2016).	63

فهرس الأشكال

العنوان	ص
الشكل رقم (01): تطور أسعار النفط الجزائري للفترة (2001-2016).	45
الشكل رقم (02) : تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2001-2016).	50
الشكل رقم (03): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2021).	52
الشكل رقم (04): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2021).	55
الشكل رقم (05): تطور الإيرادات العامة الإجمالية في الجزائر (2001-2016).	60
الشكل رقم (06): تطور حصيلة الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة في الجزائر في الفترة (2001-2016).	66

مقدمة

يعتبر البترول أحد أبرز موارد الطاقة في عالمنا المعاصر بالنظر للخصائص والمزايا التي يتمتع بها مقارنة مع مصادر الطاقة الأخرى، اذ يعتبر مادة حيوية وأساسية للصناعة والتجارة الدولية اذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، حيث يشهد الطلب عليه تزايدا مستمرا خاصة من قبل الدول الصناعية الكبرى التي أصبحت تتسابق فيما بينها من أجل الوصول إلى منابع البترول والسيطرة عليها وقد تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول، فقد احتل البترول مكانة عالية كمورد استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية لدرجة أن أصبح البترول سلاح اقتصادي استراتيجي.

ومن ناحية أخرى تعتبر السوق البترولية سوق غير مستقرة بسبب ما تتعرض له الأسعار من تقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبيا، تعكس درجة ارتباطه بمجموعة من الظروف الاقتصادية والجيوسياسية التي تعمل على التأثير في توقعات الطلب عليه وعرضه، الأمر الذي يؤثر على اقتصاديات الدول، وبالأخص منها الدول المصدرة للبترول، حيث ينعكس تذبذب الأسعار في الأسواق الدولية سلبا على الإيرادات المحققة من هذا القطاع، وهو ما يؤثر على المقدرة المالية لتلك الدول، وبالتالي إيرادات الموازنة العامة.

على غرار الدول المصدرة للبترول، يحتل قطاع المحروقات مكانة أساسية في الاقتصاد الجزائري، ولقد بينت الإمكانات البترولية الجزائرية، وحجم الاحتياطات من الغاز والبترول، أن الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة بالدول المصدرة للبترول، حيث تعتمد البترول بصفة كلية على عوائد المحروقات في تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية التنموية والاقتصادية وفقا لسياسة البرامج التنموية المتوسطة المدى.

حيث أن أهم ما يميز السياسة المالية للدولة الجزائرية هو اعتماد ايراداتها بشكل كبير على الجباية المتأتية من قطاع المحروقات، فالجزائر من الدول ذات الهيكل الاقتصادي غير المتنوع، اذ تعتمد على الإيرادات البترولية في تغطية النفقات العامة.

إشكالية الدراسة :

بالنظر إلى الارتباط المباشر للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، فإن تراجع الأسعار في الأسواق الدولية يؤثر مباشرة على إيرادات الموازنة العامة للدولة .

ومنه نطرح إشكالية الدراسة التالية:

هل هناك أثر لتقلبات السوق النفطية على إيرادات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2001 الى 2021؟

التساؤلات الفرعية:

- بماذا تتميز أسعار النفط؟
- ماذا يعتبر النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري؟
- ماهي العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وإيرادات الموازنة العامة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

- أسعار النفط تتميز بعدم الاستقرار وشدة التغير، نتيجة لعوامل مختلفة تتأثر بها.
- يعتبر النفط سلعة استراتيجية وذات أهمية في الاقتصاد الجزائري، وصعوبة احلالها في الوقت الراهن.
- هناك علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط والإيرادات العامة في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تبدو أهمية الدراسة في:

- عرض وتحليل وقياس مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على إيرادات الموازنة العامة.

- الدور الذي يلعبه قطاع المحروقات في الجزائر واستحواذه على حصة الأسد من الإيرادات العامة.

أهداف الدراسة:

تكمن اهداف الدراسة في:

- معرفة كل من تقلبات وتغيرات اسعار البترول خلال فترة الدراسة.
- الإحاطة بجانب تطورات إيرادات الموازنة العامة والنفقات العامة في القترة من 2001-2021م.

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى:

- أهمية قطاع المحروقات في نمو الاقتصاد الجزائري.
- الرغبة في دراسة العلاقة الكمية لأثر تقلبات اسعار البترول على إيرادات المزينة العامة للجزائر.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في حدود مكانية: من خلال دراسة حالة الجزائر كبلد نفطي.

حدود زمانية: حيث اخترنا فترة الدراسة من 2001-2021.

منهجية الدراسة:

لقد استخدمنا في هذه الدراسة كل من :

- **المنهج الوصفي** والذي يخص الجانب النظري ويتم من خلاله معرفة العوامل التي تؤثر فيها أو تتأثر بها وهي متمثلة في اسعار البترول وميزان المدفوعات.

- **الأسلوب التحليلي والاستقرائي** وتم استخدامهما في الجانب التطبيقي وبهما يتم معرفة مسبباتها والعناصر المؤثرة فيها من خلال الاحصائيات والوثائق واستخراج المعلومات وتحليل المعطيات.

الدراسات السابقة

نظرا لما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية كبيرة دفعت الكثير من الباحثين إلى المساهمة في اثراءه ونذكر على سبيل المثال:

– قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2009، والتي تطرقت إلى توضيح مراكز الاحتياطي والانتاج والاستهلاك العالمي ثم عمل على استعراض اهم التطورات الحادثة في اسعار البترول على كل من الميزان التجاري، الناتج الداخلي الاجمالي والميزانية العامة للدولة، توافقت مع دراستنا في أهم التطورات الحادثة في أسعار البترول على الميزان التجاري، أما نقاط الاختلاف فكانت في تعرضهم الى آثار تغير أسعار البترول ومتغيرات أخرى شملت الميزانية العامة، والناتج الخام، أما دراستنا فتمحورت على آثار تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر.

– بوزبرة محمد، أثر تقلبات اسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال 1998–2013، مذكرة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة 2014–2013 ، ابرزت هذه الدراسة اثر تقلبات اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري وقام بتحليل اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري وقام بتحليل اثر تغيرات اسعار البترول على الميزان التجاري أي الصادرات والواردات ورصيده بصفته واحدا من ارصدة ميزان المدفوعات، وتوصل الباحث وان تحسن الميزان التجاري إلى أن المتغيرات تتعلق بشكل كبير بأسعار البترول بالارتفاع أو الانخفاض في الجزائر قد تزامن مع ارتفاع اسعار البترول.

صعوبات الدراسة:

تكمن صعوبات الدراسة في:

- ضيق الوقت المحدد لإنجاز الدراسة بالمقارنة مع اهميتها والاهداف المرجوة منها.

- صعوبة الحصول على بيانات الدراسة.

هيكل الدراسة: قمنا بتقسيم دراستنا إلى جانبين:

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري لسوق النفط وايرادات الموازنة العامة والذي تم تقسيمه الى مبحثين هما: المبحث الأول: الإطار النظري لسوق النفط، المبحث الثاني: الإطار النظري لإيرادات الموازنة العامة.

والفصل الثاني بعنوان أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاد وإيرادات الموازنة العامة في الجزائر وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث وهي: المبحث الأول: أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، المبحث الثاني: تحليل إيرادات ونفقات الميزانية العامة في الجزائر وتطورها وفي الأخير المبحث الثالث: انعكاسات وتحديات أسعار النفط على حصيلة الايرادات العامة والجباية البترولية ورصيد الموازنة العامة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لسوق النفط وايرادات الموازنة العامة

تمهيد :

تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول، ليرتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا الذهب الأسود معبرا عنه السياسي الفرنسي« Georges Clemenceau » قائلا " قطرة بترول تعادل قطرة دم " لما له من مكانة هامة في الحياة البشرية ، لما له من دور في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية ليس فقط باعتباره عامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي و حيوي أساسي في كل المجالات، لتصبح الصناعة البترولية من أبرز وأهم الأنشطة الصناعية، فمظاهر التحضر والتمدن والرخاء في حياة الأمم كانت وما زالت ترتكز على الذهب الأسود، لتكون نقلة من عصر البخار الى عصر النفط بدون أي منازع. كما قال أيضا Daniel Howard Yergin إن عصرنا هو عصر النفط، و المجتمعات الحديثة في مجتمعات نفطية ، والانسان المعاصر هو انسان هيدروكربوني نسبة الى مكون الهيدروكربون الذي يحتويه البترول ."2 و في 2006م صرح George W. Bush " نحن مدمنون على النفط 3 موضحا أهمية البترول كسلعة ضرورية في تطوير و تقدم الحياة الانسانية . إلى هذا القرن لا يزال النفط يأتي في المقام الأول من حيث الأهمية بل تعمقت مكانته كمادة استراتيجية حيوية لكل دول العالم بمختلف مستويات نموها، لتزداد أهمية هذه المادة يوما بعد يوم، فهو الروح التي تجري في جسد الحضارة الإنسانية المعاصرة.

و يظهر هذا الدور الكبير من خلال ما سببه في الآونة الأخيرة من تقلبات في أسعاره التي هزت الكيان الاقتصادي العالمي فأثرت في السوق النفطية العالمية، وهذا ما حدث مؤخرا في العالم نتيجة الانخفاضات المتتالية للنفط التي جعلت الدول المنتجة خصوصا تدق ناقوس الخطر وتحاول إعادة خططها المسطرة التقليل ما نتج عن هذه المعضلة التي فتكت باقتصاداتها، والتي تسببت في أزمات مالية واقتصادية واجتماعية وحتى سياسية.

المبحث الأول: الاطار النظري لسوق النفط

تختلف السوق النفطية العالمية كل الاختلاف عن أسواق السلع والمواد الأخرى من حيث المتغيرات، إذ تتحكم فيها متغيرات كثيرة وعديدة ومن هنا يمكننا التطرق لمفهوم السوق النفطية العالمية وخصائصها.

المطلب الأول: تعريف سوق النفط العالمية وأنواعه

الفرع الأول: تعريف سوق النفط

اولا: تعريف سوق النفط العالمية

- وهي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق هنا عوامل أخرى كالعوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية الكبرى[1].
- السوق النفطية هي المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادل[2].

ثانيا: تعريف السعر النفطي وأنواعه:

1. مفهوم سعر النفط

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى، معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، ومن خلال هذا التعريف للسعر فان السعر النفطي يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود[3].

---

[1] سارة حسين منيمة، جغرافية الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1992، ص3.

[2] مطالس عبد القادر، أثر التغيرات المناخية على الأسواق العالمية للطاقة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2011-2012 جامعة الجزائر، ص 87.

[3] قويدرى قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة لشلف، 2009ص62.

2. **أنواع أسعار النفط:**

عند تناول أسعار النفط الخام فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع أسعار النفط، وذلك الشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية النفطية، حيث كل مصطلح سعري نفطي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى، ومن أبرز هذه الأنواع هي[1]:

أ. **السعر المعلن:** يقصد بسعر النفط المعلن رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية، ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب. **السعر المتحقق:** هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع و المشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، و السعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات و التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات عملت الشركات النفطية الأجنبية المستقلة و بعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول النفطية سواء في منظمة أوبك، أوابك أو الدول الأجنبية الأخرى.

ج. **سعر الإشارة:** هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد النفطية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر النفط الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان النفطية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965.

[1] نفس المرجع ص 63.

د. **سعر الكلفة الضريبية:** هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول النفطية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة النفطية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة.

هـ. **السعر الفوري أو الآني:** هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، و هذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة و المشترية و بصورة أنية.

الفرع الثاني : أنواع الأسواق النفطية

إن التطور الذي عرفته الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة للنفط، أدى إلى ظهور تطورات وتعقيدات في طرق تسويق النفط الخام مما أنتج سوقين مختلفين هما الأسواق الفورية والأسواق الآجلة.

أولا :الأسواق الفورية

إن الأسواق الفورية ليست بمكان مادي معين، حيث تتواجد فيه براميل النفط في انتظار المشتري، ولكن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتوج أو عدة منتوجات وفي حالة إذ لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام العقد فإن قرب البائع من المشتري سوف يسهل الأعمال، وهذا ما يفسر تمركزهم في مناطق جغرافية معينة. إن المناطق التي تطورت فيها الأسواق الفورية ليست بكثيرة فهي تمتاز بالخصائص التالية:

- ✓ تعامل نفطي مكثف.
- ✓ إضافة إلى المنتجين المستهلكين ينشط نوعان من المتعاملين هم التجار والسماسرة اللذان يساهمان في سيولة السوق. تتواجد أهم الأسواق الفورية للبترول الخام في أوروبا) (لندن)

(الولايات المتحدة الأمريكية) (نيويورك)، (آسيا) (سنغافورة) أما الخامات المرجعية فهي البرنت في أوروبا وخامات غرب تكساس في الولايات المتحدة ودبي في آسيا، وتستعمل الأوبك الصفقات الفورية لبيع جزء من إنتاجها إلا أن أهم صادرتها تباع على أساس المدى البعيد وفقا لسعر مرتبط بمستوى الأسعار الفورية.

- ✓ إن متعاملي السوق الفورية للنفط الخام هم المكررون والمنتجون أما المنتجات التامة الصنع فان المشترون هم التجار أو كبار المستهلكين، أما البائعون فهم المكررون. – يرتبط التوازن العام لأسعار الخام والمنتوجات النفطية في هذه السوق بالوضع المحلي للعرض والطلب، إلا انه يمكن لمنتوج معين أن يتجاوز فيه فارق السعر بين سوقين تكلفة النقل من سوق لآخر، وفي هذه الحالة فإن مجموعة من التنظيمات سوف تستفيد من هذا الفارق وذلك بإعادة البيع في السوق المربحة شحنات اشتريت من سوق متدهورة، هذا من جهة، تساهم في إشاعة تقلبات سوق على سوق أخرى وكذا الإبقاء على مختلف الأسعار الدولية في مستويات متقاربة من جهة أخرى.
- ✓ أما فيما يخص التعاملات فهي تتشابه من سوق الأخرى فالمشتري الذي يريد شحنة من الخام متوفرة في شهر، يتصل بمختلف المنتجين المعتادين العمل في المنطقة، وتتم المفاوضات بواسطة الهاتف ثم يتم التأكيد عليها عن طريق الفاكس في إطار الاتفاقيات العامة ما بين المتعاملين، يتم الدفع غالبا 30 يوما بعد عملية الشحن بينما تقل الآجال بالنسبة للمنتوجات النفطية.

ثانيا: الأسواق الآجلة

نظرا لخطورة التقلبات الكبيرة في سعر النفط، و من أجل التخلص من هذا الخطر وضع المنظمون النفطيين سوق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل، و هو ما يعرف بالأسواق النفطية الآجلة، و تتعدد وظائف هذه الأسواق حيث توفر الحماية من أخطار التذبذبات في الأسعار، التسيير الحسن للمخزون، استمرار المبادلات في كل وقت يضمن للمتعاملين بالسوق إمكانية تصريف منتجاتهم بأسعار السوق المتعامل بها، تساعد الأسواق الآجلة على تقديم المعلومات

الضرورية و الكافية المتعلقة بالسلعة النفطية و بكل شفافية، و يوجد شكلان من هذا النوع من الأسواق في السوق النفطية المادية الآجلة و الأسواق النفطية المالية الآجلة[1].

الفرع الثالث: خصائص السوق النفطية العالمية

تتميز الأسواق النفطية بخصائص مهمة تتمثل في[2]:

اولا: أنها سوق شفافة: أصبحت السوق النفطية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات الأجل حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.

ثانيا: أنها سوق أكثر تنافسية: حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء النفط أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية، كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات.

ثالثا: سوق غير مستقرة: يرجع عدم استقرار السوق النفطية إلى تنامي أهمية النفط في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج النفط ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات والتلاعب في السوق النفطية والتي تترك آثارا واضحة على الأسعار.

[1] لم قويدري قوشيح، نفس المرجع السابق ص 56.
[2] سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة، طرابلس ،1999 ، ص 180.

المطلب الثاني: العوامل المحددة لأسعار النفط في الأسواق العالمية

إن معرفة أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط يعتبر في غاية الأهمية سواء بالنسبة للدول المنتجة والتي تعتمد في صادراتها على النفطية بنسبة كبيرة أو بالنسبة للدول المستهلكة وبالأخص الصناعة التي يعتمد اقتصادها على هذا المصدر الطاقوي الهام.

الفرع الأول: مفهوم الطلب العالمي على النفط:

طلب مشتق من الطلب على المنتجات النفطية المكررة والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها، ومن ثم فإن أسعار تلك المنتجات من شأنها تؤثر في الطلب عليها وعلى النفط، فالطلب العالمي للنفط يخضع لحسابات استراتيجية لأنها تمثل عصب الحياة للعالم بأسره خلال المرحلة الراهنة، كما أنه مورد قابل للنضوب وإن العالم يحضر لإنتاج البدائل في المرحلة المقبلة[1].

الفرع الثاني: مفهوم العرض العالمي على النفط:

العرض النفطي هو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها سواء كانت هذه الكمية من النفط الخام أو المكرر عند سعر محدود و عند فترة زمنية محددة، ويعتبر العرض النفطي أنه استجابة لما يطلبه المستهلكون عن الأسعار السائدة في السوق ويتمثل في كل النفط المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من المخزون استعدادا المواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب أو حدوث اختلال في الإمدادات النفطية، كما أن مرونة العرض النفطي ليفي المدى القصير تكون شبه معدومة لأنه يصعب على العرض البترولي مواكبة تغيير الأسعار، وكل تغير في الأسعار يؤدي إلى تغير في العرض أقل منه، فالعرض يتصف بالديناميكية والذي أثبت أنه أكثر مرونة في الأجلين المتوسط والطويل مما كان يعتقد في بداية السبعينات[2].

---

[1] بوزاهر سيف الدين ، أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2010.2011، ص105.

[2] موري سمية، أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية. دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009.2010. ص93.

أولا: العوامل المؤثرة على العرض النفطي

يتأثر العرض النفطي بعدة عوامل مختلفة ومتباينة تؤثر على عرض السلعة النفطية بالزيادة أو النقصان وأهم هذه العوامل هي[1]:

1. **التكلفة الإنتاجية:** عند انخفاض مستوى التكلفة يتزايد حجم الإنتاج أي الكمية المعروضة منه عند مستوى نفطي معين وفي حالة ارتفاع التكلفة الإنتاجية فإنها تؤدي إلى التقليص من الكمية المنتجة وبالتالي حجم العرض النفطي وهذا عند سعر نفطي محدد.
2. **الطلب النفطي:** إن الطلب النفطي يعتبر أهم محفزات العرض النفطي لأسباب متتابعة وباستمرار تشجع على زيادة إنتاج النفط لتلبية الطلب والعكس صحيح كما أن أي ارتفاع في الطلب العالمي على النفط يشجع المستثمرين على توجيه استثماراتهم نحو المجال النفطي.
3. **السعر النفطي:** إن أي زيادة أو انخفاض في السعر النفط تعني الزيادة في المداخيل، ومن أجل تعظيم هذه المداخيل تقوم الدول النفطية بالرفع من حصصها لإنتاجية لتستوعب هذه الزيادة في السعر أما في حالة الانخفاض في السعر النفطي فإن استجابة العرض النفطي لهذا الانخفاض في السعر ليست بتلك السرعة والنسبة التي يعرفها في حالة ارتفاع الأسعار.
4. **سعر السلعة البديلة:** تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دور هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار وجود المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.
5. **الحروب والأحداث السياسية:** كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض النفطي العالمي خلال الحروب و الأزمات السياسية الكبيرة خاصة في مناطق الإنتاج حيث شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات.

[1] المرجع نفسه، ص94 ص 95.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الطلب العالمي على النفط:

الطلب النفطي يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة، البعض منها يعتبر أساسيا والبعض الآخر يعتبر ثانويا أو مكملا، سواء كان ذلك التأثير ايجابيا أي بالزيادة أو توسع الطلب، أو سلبيا بانخفاض وانكماش الطلب وهذه العوامل هي[1]:

1. **متوسط دخل الفرد:**

فهو يؤثر على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا، فكلما ارتفع معه حجم الاستهلاك من الطاقة، بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة، ويتضح ذلك من مقارنة أرقام استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الصناعية والنامية.

2. **المناخ:**

يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف المناطق المعتدلة المناخ.

3. **معدل النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي:**

تعتبر الطاقة وخاصة النفط عنصر أساسي من عناصر العملية الإنتاجية وعملية التطور الاقتصادي والصناعي فزيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة في استهلاك النفط، خاصة في ظل التطور التكنولوجي والميكانيكي الهائل، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يؤثر سلبا على الكميات المطلوبة من النفط، ومن المعروف أن هناك علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط وهي علاقة طردية، ومنه فإن النمو الاقتصادي متغير أساسي في معادلة الطلب على النفط.

[1] 1 داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، مذكرة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 2010، ص 43.

4. **سعر النفط الخام وأسعار المنتجات النفطية المكررة:**

السعر من العوامل الأساسية في تأثيره على الطلب النفطي، وبصورة عامة إن انخفاض وتدني السعر يؤدي إلى زيادة الطلب والعكس، إلا أن مرونة الطلب السعرية للنفط في فترة الأجل القصير قليلة وذلك نظرا لأهمية النفط.

5. **سعر المواد الطاقوية البديلة:**

كلما سجلت أسعار النفط تطورات جديدة في مستواها إلا ولجأت الدول الصناعية الكبرى إلى موارد بديلة في مقدمتها الغاز والفحم لتقليص الكمية من النفط والضغط على الأسعار بالانخفاض وبالخصوص إذا بلغت مستويات تكلفة استخدام مادة طاقوية أخرى، ومن الممكن أن تتجه الدول الصناعية في المستقبل إلى الغاز الطبيعي، كمصدر رئيسي للطاقة لأنه يعتبر أحسن بديل للنفط نظرا لتواجده في مناطق متعددة من العالم وبكميات هائلة لكن هذا يبقى غير ممكن في الوقت الحال لأنه لا توجد تقنية وحيدة لنقل الغاز عن طريق الأنابيب وحسب التقديرات المستقبلية للوكالة الدولية للطاقة فإن الغاز الطبيعي والفحم سيصبحان مصدران رئيسيان للطاقة في المستقبل.

المبحث الثاني : الاطار النظري لإيرادات الموازنة العامة

لقد أدى تطور الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وازدياد نفقاتها العامة إلى تطور نظرية الإيرادات العامة. الأمر الذي تجلت أثاره في تطوير حجم هذه الإيرادات وإلى تعدد أنواعها وأغراضها، حيث تعددت في العصر الحديث مصادر هذه الإيرادات واختلفت طبيعتها تبعا لنوع الخدمة العامة التي تقوم بها الدولة والهدف منها، ويعرض الفكر المالي العديد من المحاولات لتقسيم الإيرادات العامة على أساس التمييز بين أنواعها المختلفة إلى أقسام مختلفة يضم كل منها الموارد التي لها نفس الطبيعة أو المتشابهة في الخصائص.

ومن خلال هذا المحور سوف نتطرق إلى تعريف الإيرادات العامة وتقسيماتها، ثم دراسة مختلف أنواع الإيرادات، وأخيرا التعرف على مختلف إيرادات الموازنة العامة للدولة الجزائرية.

المطلب الأول: التعريف بالإيرادات العامة وتقسيماتها المختلفة

الفرع الأول: التعريف بالإيرادات العامة

- ✓ الإيرادات العامة هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ[1].
- ✓ وهناك من عرف الإيرادات العامة، بأنها أداة مالية يقصد بها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من اجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[2].
- ✓ وفي تعريف ثالث للإيرادات العامة، فان هذه الأخيرة هي " مجموع الأموال التي تتحصل عليها الدولة سواء بصفتها السيادية، أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر داخلية وخارجية سواء كانت في شكل قروض داخلية أو خارجية، أو من مصادر

[1] محمود مجدي شهاب، مرجع سابق، ص: 101.
[2] سوزى عدلي ناشد، مرجع سابق، ص: 85.

تضخمية، وهذا كله لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، من اجل الوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية"[1].

من خلال هذه التعاريف، نستنتج أن الإيرادات العامة لم يعد المقصود منها تحصيل الأموال العامة من اجل تغطية النفقات العامة وإشباع حاجات المجتمع، ذلك أن الحكومة قد تحصل جانبا من الأموال لمجرد التحكم في القوى الشرائية في السوق ومحاربة الموجات التضخمية السائدة في الاقتصاد الوطني، بمعنى أن مقتضيات السياسة المالية قد تحكم عمليات تحصيل الإيرادات مثلها في ذلك مثل الرغبة في سد احتياجات المرافق العامة، وان كانت هذه الرغبة (سد احتياجات المرافق العامة) تمثل الهدف الرئيسي لتحصيل الإيرادات العامة.

ومما هو جدير بالذكر، اتساع دور الدولة بشكل ملحوظ في العصور الحديثة، قد جعل من الإيرادات العامة أداة مالية في يد الدولة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي، كما هو الحال بشأن النفقات العامة. فالدولة تستخدم الإيرادات العامة لتشجيع الاستثمار في مجالات معينة وتثبيطها في مجالات أخرى، كما تستعملها المحاربة التضخم والانكماش وإعادة توزيع الدخول، أي أن الإيرادات العامة تمتد وظيفتها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة[2].

الفرع الثاني: تقسيمات الإيرادات العامة

لقد حاول بعض الكتاب تقسيم الإيرادات العامة إلى تقسيمات علمية، يضم كل منها الإيرادات المتشابهة في الخصائص أو التي لها نفس الطبيعة، وان كان في الواقع أن هذه التقسيمات لا تسلم جميعا من النقد نظرا لعدم دقة المعايير المتخذة كأساس للتفرقة فيما بينها، وعملية الاختيار بين أوجه الإيرادات العامة المختلفة تشكل جزءا من السياسة المالية التي يجب أن تكون منسقة وغير متعارضة مع الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص:223.
[2] سوزى عدلي ناشد، مرجع سابق، ص: 85

وفيما يلي أهم هذه التقسيمات:

1. **الإيرادات الأصلية والإيرادات المشتقة:** يقوم هذا التقسيم على أساس التفرقة بين ما تحصل عليه الدولة من إيرادات من أملاكها الخاصة، وبين ما تحصل عليه عن طريق اقتطاع جزء من دخول المواطنين.

أ. **الإيرادات الأصلية:**

وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مباشر باعتبارها شخصا قانونيا له حق التملك، ودون أن تقتطع هذه الإيرادات من دخول الأفراد، واهم تلك الإيرادات إيرادات أملاك الدولة[1].

ب. **الإيرادات المشتقة:** وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عن طريق الاقتطاع من دخول الأفراد مثل الضرائب والرسوم والقروض والغرامات والإتاوات..... الخ[2]، أي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاع جزء من ثروة الآخرين[3].

ما ينبغي أن نشير إليه، أن هذا التقسيم انحصرت فائدته في عهود الإقطاع الغربي حين كانت إيرادات أملاك الدولة تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، وحين كانت إيرادات أمراء الإقطاع الخاصة تختلط بإيرادات الدولة على نحو يجعل من الضروري التمييز بين إيرادات أملاكهم من جهة والإيرادات التي تحصل عن طريق اقتطاع جزء من ثروات الخاضعين لهم من جهة أخرى، أما في وقتنا الراهن فان هذا التقسيم فقد الكثير من أهميته نظرا لضآلة حصيلة الإيرادات الأصلية بالمقارنة بالإيرادات المشتقة .

2. **الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية [4]:**

يقسم بعض كتاب المالية العامة، إيرادات الدولة لى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية، حيث يقوم هذا التقسيم على التمييز بين الإيرادات العامة بحسب انتظامها ودوريتها في الموازنة العامة للدولة.

[1] محمد زكريا بيومي، مرجع سابق، ص ص: 193-194.
[2] محمود مجدي شهاب، مرجع سابق، ص: 113.
[3] يسرى محمد ابو العلا وأخرون، المالية العامة والتشريع الجبائى، كلية الحقوق، جامعة بنها، بدون سنة نشر، مصر، ص: 15.
[4] محمود مجدي شهاب، مرجع سابق، ص ص: 117-118.

أ. الإيرادات العادية:

وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة والهيئات العامة بصورة منظمة، كإيرادات أملاك الدولة والرسوم والضرائب. لذلك يعتمد عليها بصفة أساسية في تمويل النفقات العامة التي هي الأخرى تتصف بالدورية والانتظام.

ب. الإيرادات غير العادية:

تتمثل الإيرادات غير العادية في تلك الموارد التي تحصل عليها الدولة والهيئات العامة من آن لأخر ودون انتظام، ومثال ذلك القروض العامة والإصدار النقدي، وهذه الإيرادات لا تظهر بصورة منتظمة في الموازنة العامة للدولة نظرا لان طبيعتها لا تتكرر في فترات منتظمة، ولذا فان المنطق المالي يقتضى قصر استخدامها على مواجهة النفقات العامة غير العادية.

ما ينبغي أن نشير إليه فيما يتعلق بتقسيم الإيرادات العامة إلى إيرادات عادية وأخرى غير عادية، هو التأكيد على اعتبار هذه الأخيرة وخاصة القروض العامة والإصدار النقدي كإيرادات استثنائية لا يمكن اللجوء إليها إلا لتغطية النفقات ذات الطابع الاستثنائي كنفقات الحروب والكوارث الطبيعية وغيرها من النفقات غير

العادية.

3. الإيرادات السيادية والإيرادات الاقتصادية[1] :

أ. الإيرادات السيادية:

الإيرادات السيادية هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة والهيئات العامة بما تتمتع به من سلطة آمرة وقدرة على إكراه الأفراد على دفع الأموال جبرا لغرض أو لآخر، ومن أمثلة ذلك، القروض الإجبارية، الضرائب والرسوم.

[1] محمود محدي شهاب، مرجع سابق، ص: 114-115.

ب. الإيرادات الاقتصادية:

الإيرادات الاقتصادية هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بدون الالتجاء للأفراد، ومثال ذلك القروض العامة الاختيارية وإيرادات أملاك الدولة.

4. الإيرادات الإجبارية والإيرادات الاختيارية[1]:

أ. الإيرادات الإجبارية:

يقصد بالإيرادات الإجبارية تلك التي تفرضها الدولة بما لها من سيادة على إقليمها وعلى رعاياها. ومثالها الضرائب والرسوم والغرامات الجنائية التي تفرض على من يخالف القانون، ويضيف البعض التعويضات التي يلزم دفعها للدولة من الأفراد أو من دولة أخرى كتعويضات الحروب.

ب. الإيرادات الاختيارية:

وهي تلك الإيرادات التي لا تستخدم الدولة في الحصول عليها ما لها من سلطة سيادية تمكنها من إجبار الأفراد على دفع ما تحتاج إليه من أموال وإنما تحصل عليها باعتبارها شخصا قانونيا، ومن أمثلة

ذلك القروض الاختيارية وإيرادات أملاك الدولة والمنح والإعانات والتي يطلق عليها الإيرادات بدون مقابل.

[1] محمد زكريا بيومي، مرجع سابق، ص: 195.

5. إيرادات شبيهة بإيرادات بالنشاط الخاص وإيرادات متعلقة بالنشاط العام[1]:

لقد حاول بعض الكتاب وعلى الأخص الألمان، تقسيم الإيرادات العامة إلى إيرادات شبيهة بإيرادات النشاط الخاص وإيرادات متعلقة بالنشاط العام.

أ. الإيرادات الشبيهة بإيرادات بالنشاط الخاص:

وهي إيرادات الدولة من أملاكها كالإيرادات التجارية والمالية والزراعية، أي أنها إيرادات تحصل عليها الدولة من ممارستها لنشاط مماثلا للنشاط الخاص .

ب. الإيرادات المتعلقة بالنشاط العام:

وهي إيرادات تحصل عليها الدولة باعتبارها صاحبة سلطة ونفوذ، ومثال ذلك الضرائب والرسوم والغرامات القضائية والاستيلاء على الأموال التي لا وارث لها.

المطلب الثاني: مصادر الإيرادات العامة

تعددت في العصر الحديث مصادر الإيرادات العامة، واختلفت طبيعتها تبعا لنوع الخدمة العامة التي تقوم بها الدولة والهدف من هذه الخدمة.

ومن خلال هذا المبحث نحاول التطرق إلى هذه المصادر بشيء من التفصيل.

الفرع الأول: الإيرادات من أملاك الدولة

تملك الدولة أموالا منقولة كالسلع التي تبيعها والخدمات التي تقدمها، وأموالا غير منقولة كالعقارات والمناجم والغابات وآبار النفط، فإيرادات هذه الأموال تساعد الدولة على القيام بالأعباء الملقاة على عاتقها. ومن الناحية القانونية، إيرادات أملاك الدولة نوعان: أموال الدومين العام وأموال الدومين الخاص.

[1] محمد خالد المهايني، مرجع سابق، ص: 42.

أولا: إيرادات الدومين العام[1]

وتخضع هذه الأموال لأحكام القانون العام وتخصص للنفع العام، كالطرق والساحات والحدائق العامة والأنهار والموانئ ... الخ مثل هذه الأموال لا يحق للدولة أن تتصرف بها، وعادة لا تأخذ الدولة ثمنا من الأفراد مقابل استخدامهم لهذه الأموال، وإن يحدث أحيانا أن تقوم الدولة بفرض رسوم على الانتفاع بهذه الأموال الرسوم على زيارة المتاحف والحدائق على سبيل المثال.

ثانيا: إيرادات الدومين الخاص

وهي الأموال التي تخضع لأحكام القانون الخاص، حيث تتصرف بها الدولة، كما يتصرف الأفراد في ملاكهم كآبار البترول، والأراضي الزراعية والغابات، ومختلف مشاريع الاستثمار الصناعية والتجارية والزراعية والمالية التي تقوم بها الدولة.

ولقد كانت إيرادات الدولة من ممتلكاتها الخاصة أو ما تعرف بالفرنسية الدومين الخاص من أهم مصادر إيرادات الدولة في العصور الوسطى، لما تتمتع به مثل هذه الممتلكات من ثبات واستمرار وتجدد، فقد كان الحاكم (الملك أو الأمير ينفق على إدارة شؤون الدولة من إيرادات الأراضي الخاصة، ومع اتساع النظام الاقتصادي، وخصوصا في أوروبا العصر الوسيط، أخذ الحاكم يتقاضى جزءا من إيرادات الأراضي المملوكة من الإقطاعيين كما قام بفرض إتاوات في ظروف خاصة كظروف الحملات العسكرية.

إن هذا الوضع بقي حتى زوال الإقطاع، وظهور الدولة بمفهومها الحديث حيث أخذت إيرادات أملاك الدولة بالتراجع، حتى أصبحت لا يعتمد عليها إلا في بعض الدول – كالدول النفطية مثلا– ومرجع ذلك ظهور النظريات الفردية التي تدعو إلى تشجيع المبادرات الفردية في النشاطات الاقتصادية الوطنية، وقامت الدولة باللجوء إلى الضرائب كمورد أساسي لمواجهة النفقات المتزايدة، وانخفضت في الوقت نفسه الأهمية المطلقة والنسبية لإيرادات الملكية الخاصة

[1] محمد خالد المهايني، مرجع سابق، ص: 44.

للدولة. حيث ساد الاقتصاد الحر، والمبادرات الفردية التي تدعو إلى أن يكون الفرد أكثر كفاءة من الدولة في إدارة الملكية، لكونه يعمل على زيادة إنتاجه، وربما هذه العوامل وغيرها كانت وراء انهيار النظام الاشتراكي، حيث ملكية الدولة كانت شبه كاملة للمال العام والمال الخاص.

ويجب أن لا تغالي في الاعتقاد أن الملكية الخاصة للدولة قد اختفت، بل ظهرت من جديد وبشكل جديد كمورد للدولة، ومثال ذلك تدخلها في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية حتى في الدول الرأسمالية، حيث تقوم الدولة بإنشاء المشاريع ذات الخدمات العامة، وتتقاضى بموجبها إيرادات كالبريد والهاتف والماء والكهرباء، حتى أن كثيرا من الدول الرأسمالية سيطرت على الصناعات الإستراتيجية والمتعلقة بالأمن القومي للدولة . وهكذا، فإن أملاك الدولة الخاصة في مفهومها الحديث، تتضمن ممتلكات صناعية وتجارية وخدمية وزراعية تعود عليها بالإيرادات التالية [1]:

1. الإيرادات العقارية:

تملك الدول أموالا عقارية، تدر عليها أرباحا تدخل خزينتها وتعتبر من الإيرادات العامة، وتشمل هذه الإيرادات بصورة خاصة، الإيرادات الناشئة عن ملكية الدولة للأراضي وللأبنية وللغابات وللمناجم. فمن العقارات ما تعود ملكيتها إلى الدولة، لأسباب كثيرة منها: |

- هناك قوانين بعض الدول تعتبر الدولة وارثا لمن لا وارث له.
- هناك بعض المالكين قد وهبوا عقاراتهم (لأسباب ضريبية مثلا) إلى الدولة .
- الثورات التي أطاحت بنظم قديمة، وجعلت عقارات الحكام السابقين ملكا للدولة .

مثل الثورة الفرنسية عام 1787، والثورة الروسية عام 1917... الخ.

2. **الإيرادات الصناعية:** يقصد بالإيرادات الصناعية تلك الإيرادات الناجمة عن الصناعات التي تنشئها الدولة أو تشترك فيها أو تؤممها.

[1] محمد خالد المهايني، مرجع سابق، ص: 45.

3. الإيرادات التجارية:

تعد الإيرادات التجارية، من الإيرادات الحديثة للدول فالدولة راعية للتجارة وليست تاجرة، غير أن هناك نشاطات ذات طابع تجاري محتكرة من طرف الدولة. بحيث ينطوي تحت مفهوم الإيرادات التجارية احتكار الدولة لبعض النشاطات الاقتصادية، وهذه الاحتكارات تزود خزينة الدولة بموارد كبيرة كاحتكار الدولة تجارة التبغ وغيرها، وغاية الدولة من هذا الاحتكار تحقيق دخول كبيرة.

4. الإيرادات الخدماتية:

تقوم الدولة أحيانا بتحقيق إيرادات عن طريق احتكارها بعض الخدمات الأساسية والمهمة للأفراد مثل احتكار نشاط التأمين وخاصة التأمينات الاجتماعية، ومرجع ذلك لما يقوم به قطاع التأمين من دور مهم على مستوى النشاط الفردي أو النشاط الجماعي، وفي حماية رأس المال البشري والمادي والمحافظة عليه.

5. الإيرادات المالية:

يقصد بالإيرادات المالية مداخيل الأسهم والسندات التي تصدرها الدولة، وفوائد القروض التي تمنحها للأفراد والهيئات، والفوائد المستحقة للحكومة عن إيداع بعض أموالها في المصارف.

وقد قامت أغلب الدول باحتكار الأعمال المصرفية عن طريق امتلاكها بعض أو جميع البنوك في بلادها، ولكن مع اجتياح موجة الخصخصة قام كثير من الدول بالتخلي عن المصارف لصالح النشاط الخاص.

ثانيا: الإيرادات من الضرائب

تمثل الضرائب في العصر الحديث أهم أنواع الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها العامة، وتجبر الدولة الأفراد بالمساهمة في أعبائها العامة عن طريق فرض الضرائب عليهم وفقا لنظام فني معين يقوم على مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم سلوك الدولة والتزام الأفراد بأداء الضريبة، وترجع أهمية الضرائب إلى الدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف السياسة المالية، ولما تثيره من مشكلات فنية واقتصادية وما ينتج عنها من آثار اقتصادية واجتماعية.

1. تعريف الضريبة وخصائصها:

أ. تعريف الضريبة:

الضريبة هي عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى احدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية ودون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة[1]، أي أنها اقتطاع مالي جبري تأخذه الدولة من الأفراد المكلفين وبدون مقابل من اجل تحقيق منفعة عامة.

من خلال هذا التعريف نستنتج الخصائص الرئيسية للضريبة .

ب. خصائص الضريبة:

تتميز الضريبة بالخصائص التالية [2]:

- ✓ **الضريبة فريضة نقدية:** تدفع الضريبة في العصر الحديث في صورة نقود تماشيا مع مقتضيات النظام الاقتصادي ككل، نظرا لأن كل المعاملات أصبحت تقوم على استخدام النقود سواء في القطاعات العامة أو الخاصة، وبما أن النفقات العامة تتم في صورة نقدية فان الإيرادات بما في ذلك الضرائب لابد وان تحصل كذلك بالنقود.

[1] محمد خالد المهايني، مرجع سابق، ص: 45.
[2] نفس المرجع السابق، ص:48.

- ✓ **الضريبة تدفع جبرا:** ويعني ذلك أن الفرد ليس حرا في دفع الضريبة بل هو مجبر على دفعها إلى الدولة، والإجبار هنا قانوني لا معنوي بالنظر إلى قانون الضريبة هو تعبير عن القوة الإلزامية للقاعدة القانونية التي تفرض على المكلف الخضوع لها من كافة زواياها، ويبدو عنصر الإكراه في الضريبة واضحا من استقلال الدولة بوضع نظامها القانوني من حيث تحديد وعائها وسعرها وكيفية تحصيلها، دون أن تراجع في ذلك الأفراد المكلفين بدفعها.
- ✓ **الضريبة تدفع بصفة نهائية:** ويقصد بهذه الخاصية أن الفرد الذي يلتزم بدفع الضريبة، إنما يدفعها إلى الدولة بصفة نهائية، فلا تلتزم الدولة برد قيمتها إليه بعد ذلك.
- ✓ **الضريبة تدفع بدون مقابل:** وتعني هذه الخاصية أن المكلف الذي يدفع هذه الضريبة لا يتمتع بمقابل مباشر أو بمنفعة خاصة من جانب الدولة حين دفعه لها، وإن كان هذا لا ينفي أن الفرد قد يستفيد من الخدمات التي تقدمها الدولة بواسطة المرافق العامة المختلفة باعتباره فردا في الجماعة، وليس باعتباره مكلفا بالضريبة.
- ✓ **الضريبة تمكن الدولة من تحقيق نفع عام** :إن الدولة لا تلتزم بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص إلى المكلف بدفع الضريبة، بل أنها تحصل على حصيلة الضرائب لتمويل نفقاتها العامة في مختلف القطاعات، كالصحة، التعليم، الأمن، القضاء، السياسية، الاقتصاد، الاجتماع... الخ، محققة بذلك منافع عامة للمجتمع، بالإضافة إلى ذلك فقد أصبحت الضريبة تستخدم لتحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية، مثل استخدام الضريبة التصاعدية كوسيلة لإعادة توزيع الدخل والحد من التفاوت بين الطبقات، كما تفرض الضريبة الجمركية على الواردات لحماية الصناعة الوطنية، وقد تفرض الضرائب للحد من الاستهلاك وتشجيع الادخار لتعبئة الفائض لأغراض التنمية الاقتصادية .

2. أهداف الضريبة:

تهدف الضريبة بالأساس إلى توفير المال اللازم لتغطية النفقات العامة، وهذا ما يميزها قانونا عن بعض الإيرادات الأخرى، إلا أنه ومع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية لم يعد هدف الضريبة هدفا ماليا بحتا وإنما أصبحت لها أهدافا أخرى إلى جانب الأهداف المالية وهي الأهداف الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية.

أ. الأهداف المالية للضريبة:

اقتصر هدف الضريبة في ظل الدولة الحارسة بالحصول على الأموال اللازمة لتمويل النفقات العامة، دون أن يكون لهذه الأموال غرض معين كتوجيه الاقتصاد أو الاستثمار مثلا بمعنى أن المالية العامة حيادية. ولتحقيق الغرض المالي للضريبة يجب توافر عدة شروط تتلخص في: الإنتاجية ، الثبات المرونة والحياد.

- **وفرة الحصيلة الإنتاجية:** وهي أن تأتي الضريبة بأكبر حصيلة صافية (أي بعد خصم نفقات التحصيل من الإيرادات).
- **ثبات الحصيلة:** هي تلك التي لا تتأثر حصيلتها بالتغيرات التي تحدث في مستوى النشاط الاقتصادي، خاصة في فترات الكساد.
- **مرونة الضريبة** : هي التي تزداد أو تنقص حصيلتها تبعا للظروف الاقتصادية.
- **حياد الضريبة:** وهو أن يكون غرض الضريبة مقتصرا على الغرض المالي البحت دون أن تؤثر على الأفراد أو المكلفين ودون التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد خرجت الضريبة عن حيادها بعد أن تغير دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة الحديثة المتدخلة بحيث انتقلت الضريبة من دور الضريبة الحيادية إلى الضريبة الوظيفية التي أصبح لها دورا تدخلي غير حيادي، بحيث أصبحت الدولة في العصر الحديث تتدخل في الحياة الاقتصادية وبالتالي أصبح للضريبة إلى جانب الغرض المالي لها، أغراضا اجتماعية واقتصادية وسياسية.

ب. الأهداف الاجتماعية للضريبة:

الأهداف الاجتماعية للضريبة كثيرة ومتنوعة، وخاصة بعد ظهور مفهوم العدالة الاجتماعية، وبروز الاتجاهات الحديثة للتوزيع العادل للدخل، وقد حاولت الدول في عصرنا الراهن استخدام الضريبة التحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية والتي يمكننا تلخيصها فيما يلي[1]:

- منع تركز الثروات في أيدي فئة قليلة من أفراد المجتمع، وذلك بفرض ضريبة على رؤوس الأموال والثروات كما هو مطبق في ألمانيا وفرنسا، وفرض ضرائب مرتفعة على السلع الكمالية، وضرائب تصاعدية على الدخول. استعمال الضريبة في توجيه سياسة النسل، فالدول الراغبة في زيادة النسل كالدول الأوربية والدول الإسكندنافية، تخفض الضرائب على دخول الأفراد بزيادة عدد المواليد وأحيانا تذهب إلى حد الإعفاء من الضريبة، وبالمقابل فان الدول الراغبة في الحد من النسل تقوم بإجراءات عكسية وأحيانا لا تعفي الدخول الدنيا من الضرائب كما هو معمول به في الهند والصين.
- معالجة مشكلة السكن باستخدام الضريبة كوسيلة لذلك عن طريق إعفاء رأس المال المستثمر في قطاع السكن من الضريبة لفترة محدودة، أو السماح باهتلاك التجهيزات التي تستعمل في هذا القطاع وبمعدلات مرتفعة، فألمانيا فرضت بعد الحرب العامية 2 معدلات ضريبة مرتفعة على العقارات القديمة فحين خصصت إيرادات معتبرة لإنجاز مساكن جديدة رخيصة الأجر، أما فرنسا فقد فرضت ضرائب مرتفعة على المساكن غير المشغولة بالكامل مما دفع بأصحابها إلى تأجيرها.
- استخدام الضريبة في معالجة بعض المظاهر الاجتماعية السيئة التي تؤثر على الصحة العمومية وصحة الأفراد، كظاهرة التدخين وتعاطي المشروبات الكحولية وغيرها ...، وهذا من خلال فرض ضرائب مرتفعة على ذلك.

[1] خالد الخطيب شحادة ومحمد خالد المهايني، مرجع سابق ص ص:205-206.

ج. الأهداف الاقتصادية للضريبة:

تعتبر الأهداف الاقتصادية للضريبة من أهم الأهداف في عصرنا الحالي، فهي لا تستقطع دون أن يكون لها انعكاس على الاستهلاك والإنتاج والادخار والاستثمار، لذلك تقوم الحكومات باستخدام سياساتها الضريبية لوجيه سياساتها الاقتصادية ولحل الأزمات التي تنتابها بتشجيع فروع الإنتاج الضرورية ومعالجة الكساد والركود ومحاربة التكتل والتمركز في بعض القطاعات، وذلك من خلال [1]:

- استخدام الضريبة لتشجيع بعض القطاعات الإنتاجية.
- استخدام الضريبة لمعالجة الركود الاقتصادي.
- استخدام الضريبة لمنع التمركز في المشاريع الاقتصادية.
- استخدام الضريبة لتشجيع الاستثمار والادخار.

د. الأهداف السياسية للضريبة:

تستخدم الضرائب لتحقيق أهداف سياسية لحساب طبقة على حساب طبقة أخرى، أو لتسهيل التجارة مع بعض البلدان أو للحد منها بواسطة رفع أو خفض الضرائب الجمركية على الاستيراد[2].

ثالثا: الإيرادات من الرسوم

تعتبر الرسوم جزء من الإيرادات العامة، وتدخل خزانة الدولة بصورة دائمة ومنتظمة تقريبا، وتستخدم في تمويل النفقات العامة شأنها في ذلك شأن بقية الإيرادات الأخرى، غير أن الرسوم هي من الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مقابل ما تقدمه من خدمات للأفراد[3].

[1] خالد الخطيب شحادة ومحمد خالد المهايني، مرجع سابق ص 208.
[2] محمد خالد المهايني، مرجع سابق ص 49.
[3] طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، منشورات جامعة بغداد، كلية القانون، العراق، بدون سنة نشر، ص:59

1. **مفهوم الرسم:** يعرف الرسم بأنه مجموع المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الأفراد نظير تقديم خدمة أو منفعة محددة ومخصصة للأفراد، أي أن الرسم ينطوي ضمنيا على نوع من التعاقد بين الدولة والفرد، فهو يدفع مقابل الحصول على الخدمة المطلوبة من الهيئات العامة، مثل رسوم استخراج جواز السفر ، ورسوم استخراج رخصة البناء ..... الخ[1].

وبتعبير أخر، الرسم هو مبلغ نقدي جبري يدفعه الأفراد للدولة مقابل نفع خاص يتم الحصول عليه منها . ويقترن النفع الخاص الذي يحققه الأفراد بالنفع العام الذي يحصل عليه المجتمع من خلال تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد فيما يتعلق بالخدمات العامة [2].

2. خصائص الرسم:

من خلال مفهوم الرسم الوارد أعلاه يمكننا استنتاج الخصائص الرئيسية التالية للرسم [3]:

أ. الرسم مبلغ نقدي:

الرسم مبلغ نقدي يدفعه الفرد مقابل الحصول على خدمة خاصة من نشاط إحدى إدارات أو مرافق الدولة، واشتراط الصورة النقدية للرسم جاء ليساير التطور الحديث في مالية الدولة من حيث اتخاذ نفقاتها وإيراداتها الصورة النقدية.

ب. الرسم يدفع جبرا من الأفراد للدولة:

فالرسم يدفع جبرا بواسطة الفرد مقابل الحصول على الخدمة الخاصة التي يتلقاها من جانب إحدى الإدارات والمرافق العامة، وتفرض الرسوم بقواعد قانونية لها صفة الإلزام تجبر الفرد على دفعها إذا ما تقدم بطلب لإحدى الإدارات أو الهيئات العامة، وتحدد قيمة الرسوم بمقتضى هذه القواعد القانونية، معبرا عن إرادة الدولة، ولا سبيل أمام الفرد إلا الخضوع لمضمون تلك الإرادة .

[1] عبد الرحمان نوزاد الهيثي وعبد اللطيف منجد الخشالي، اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، عمان، 2005، ص: 88.
[2] طاهر الجنابي، مرجع سابق، ص:59.
[3] محمد خالد المهايني، مرجع سابق ص ص: 54-55.

ج. عنصر المقابل في دفع الرسم:

فالرسم يدفعه الفرد مقابل خدمة خاصة يحصل عليها من جانب الدولة، وقد تكون هذه الخدمة عمل تتولاه إحدى الهيئات العامة لصالح الفرد كالفصل في المنازعات الرسوم القضائية) أو توثيق العقود وشهرها (رسوم التوثيق)، أو استعمال الفرد لبعض المرافق العامة استعمالا يترتب عليه في الغالب تيسير مباشرة مهنته كاستعمال الموانئ والمطارات (رسوم الموانئ) وبعض الطرق العامة البرية والنهرية (رسوم الطرق).

د. تحقيق النفع الخاص إلى جانب النفع العام:

ويعني ذلك أن الفرد الذي يدفع الرسم إنما يحصل على نفع خاص به لا يشاركه فيه غيره من الأفراد، يتمثل في الخدمة المعينة التي تؤديها له الهيئات العامة في الدولة، كما أنه يعني أن هذه الخدمة تمثل إلى جانب النفع الخاص نفعا عاما يعود على المجتمع ككل أو على الاقتصاد القومي في مجموعة، فالرسوم القضائية التي يدفعها المتقاضون مقابل الحصول على خدمة مرفق القضاء يترتب عليها تحقيق نفع خاص يتمثل في حصول كل منهم على حقه وضمان عدم منازعة أحد فيه بعد ذلك، وفي آن واحد يستفيد المجتمع من نشاط القضاء الذي يعطي الحقوق لأصحابها ويضمن لهم الطمأنينة والأمن والاستقرار وهذا نفع عام كما هو واضح من خلال الوظيفة التقليدية للدولة والمتمثلة في العدالة.

3. مقارنة الرسم بالضريبة:

أ. **أوجه الشبه:** يتشابه الرسم والضريبة في أن كلا منهما:

- مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبران
- يدفع للدولة بصفة نهائية، وتستعين بحصيلتهما لتغطية النفقات العامة.
- تتمتع الدولة في سبيل اقتضائهما بامتياز على أموال المدين، ولا بد من صدور أداة تشريعية بفرض بصدد كل منهما .

ب. **أوجه الاختلاف:** رغم وجوه التشابه هذه، فإنه توجد اختلافات كبيرة بين الرسم والضريبة نذكر منها:

- تدفع الضريبة دون مقابل خدمة معينة خاصة لدافعها، بينما الرسم يدفع في مقابل حصول الفرد على خدمة معينة.
- تفرض الضريبة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية شتي، إلى جانب الغرض المالي، أما الرسم فهدفه الأساسي حصول الدولة على إيراد مالي للخزانة العامة.
- تفرض الضريبة ويحدد سعرها بقانون خاص، لكن الرسم يفرض بقانون ويترك للسلطة التنفيذية تحديد سعره.
- تفرض الضريبة على أساس الطاقة المالية للفرد ومدى قدرته على تحمل الأعباء العامة، أما الرسم يفرض على أساس تغطية نفقات المرفق الذي يقدم النفع الخاص إلى دافع الرسم.
- تزايد أهمية الضرائب كمورد للإيرادات العامة في العصر الحديث وتضاؤل أهمية الرسم كمورد مالي.

رابعا: الإيرادات من القروض العامة

يعتبر القرض العام من مصادر الإيرادات العامة للدولة، وهو من الإيرادات الائتمانية. فقد تحتاج الدولة إلى تغطية نفقاتها المتزايدة بعد أن تكون قد استنفدت كافة إيراداتها العادية، فتلجا إلى الاقتراض المحلي الداخلي) أو الخارجي. وتزداد أهمية اللجوء إلى هذه المصادر التمويلية خاصة عند برمجة مشاريع استثمارية ضخمة من طرف الدولة في إطار تطبيق البرامج التنموية.

1. تعريف القرض العام وخصائصه:

أ. **تعريف القرض العام:**

القرض العام هو عقد دين تستلف بموجبه الدولة مبالغ من النقود من الأفراد أو المصارف أو من الهيئات المحلية أو الدولية، مع التعهد بوفاء القرض وفوائده للدائنين في التاريخ المحدد

للتسديد وفقا لشروط العقدة وفي تعريف أخر: " القرض العام هو عبارة عن مبلغ من النقود تستدينه الدولة أو احد أشخاص القانون العام من الأفراد أو البنوك أو الهيئات العامة أو الخاصة المحلية أو الدولية أو من الدول الأخرى، نظير تعهدها برد أصل القرض مع دفع فوائد سنوية محددة أثناء مدة سريان القرض.

ب. خصائص القرض العام:

يتميز القرض العام بالخصائص التالية :

- التعهد بوفاء القرض هو الصفة الأساسية التي يتميز بها القرض العام عن إيرادات الدولة الأخرى.
- يتم الاكتتاب في القرض العام من قبل الأفراد والوحدات الاقتصادية الوطنية والهيئات الأجنبية بشكل اختياري كقاعدة عامة، بحيث تلتزم الدولة بالوفاء بأصل القرض والمزايا التي يتضمنها العقد، وبهذا تعتبر حصيلة القرض مؤقتة. بينما الضريبة تعتبر مشاركة إجبارية تدفع من طرف المكلفين وبشكل نهائي أي أنها لا ترد.
- يكتتب الأفراد والوحدات الاقتصادية في سندات القرض العام من خلال مدخراتهم الفائضة عن حاجاتهم الأساسية، وبالتالي فهو لا يؤثر على دخولهم، أما الضريبة فتقتطع من دخول المكلفين وبأشكال مختلفة. وبالتالي فهي تؤثر على دخولهم ومن ثم تؤثر على مستوى معيشتهم.
- قد تخصص حصيلة القرض العام، لغرض معين (لتغطية نفقات عامة معينة) وفقا للقانون الذي يصدر بموجبه، بينما لا تخصص مبالغ الضريبة لتغطية نفقات معينة (طبقا لمبدأ عدم التخصيص الذي يسري على الجوانب المحاسبية لتنفيذ النفقات العامة).
- غير أن هذا التمييز بدأ يتلاشى تدريجيا في الفكر المالي الحديث، نظرا لعدم تخصيص حصيلة القرض لغرض معين، مع إمكانية تخصيص بعض الضرائب لأغراض محددة.

- غالبا ما تتم تغطية أعباء القرض العام من حصيلة الضرائب، والعكس غير صحيح. بمعنى أن عبء الضريبة لا يغطى من حصيلة القرض العام (لأن المقترض هنا هو الحكومة وليس الممولون).
- يؤثر التغير في سعر الضريبة على حصيلتها، بينما يؤثر سعر الفائدة المقرر على القرض على تحصيل مبلغه فأي ارتفاع في السعر الأول يؤدي بالممولين إلى التهرب الضريبي. بينما الارتفاع في السعر الثاني يشجع المقرضين على تمويل القرض العام [1].

2. **أنواع القروض العامة:** يمكن تقسيم القروض العامة التي تحصل عليها الدولة أو احدى هيئاتها استنادا إلى عدد من المعايير الشائع استخدامها في الكتابات المالية، ووفقا لذلك يمكن التمييز بين الأشكال التالية للقروض العامة:

أ. **من حيث حرية الاكتتاب في القرض العام[2]:** استنادا إلى هذا المعيار يمكن تقسيم القروض العامة إلى نوعيين رئيسيين وهما :

- ✓ **قروض عامة اختيارية:** وهي القروض التي يتمتع المكتتب فيها بحرية تامة دون إكراه أو إجبار. ويكون الدافع الأساسي من وراء عملية الاكتتاب يتمثل في المزايا التي يمكن أن يحصل عليها المكتتب في هذه القروض كأسعار الفائدة المرتفعة أو الإعفاءات الضريبية..... وغيرها. والأصل في القروض العامة أن تكون اختيارية.
- ✓ **قروض عامة إجبارية:** وهي القروض التي لا يتمتع المكتب فيها بأي درجة من الحرية، بحيث تجبر الدولة الأفراد والمؤسسات بالاكتتاب فيها بموجب نصوص قانونية، إلا أنها تلتزم برد أصل القرض ودفع فوائده .

[1] معاطف وليم أندراوس، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 70.

[2] عثمان سعيد عبد العزيز ، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1997، ص: 397.

ب. من حيث مدة القرض العام [1]:

وفق هذا المعيار تنقسم القروض العامة إلى قروض مؤبدة وأخرى مؤقتة.

✓ **القروض المؤبدة:**

يقصد بالقروض المؤبدة، تلك القروض التي لا تحدد الدولة ميعادا للوفاء بها، مع التزامها بدفع الفوائد المستحقة عليها طوال فترة القرض إلا أن يتم الوفاء به، وصفة التأبيد هذه هي حق للدولة فقط دون المكتتبين، كما أن للدولة مطلق الحرية في تحديد الوقت الأكثر ملائمة لظروفها الاقتصادية والمالية من اجل الوفاء بقروضها المؤبدة.

✓ **القروض المؤقتة:**

وهي القروض التي تلتزم الدولة بالوفاء بها في ميعاد استحقاقها، حتى لو لم يكون هذا الميعاد ملائما لظروفها الاقتصادية والمالية.

وتنقسم القروض المؤقتة حسب آجال استحقاقها إلى نوعين وهما:

- **قروض قصيرة الأجل:** وتعرف هذه القروض بالقروض السائرة أو العائمة، ويتم إصدارها لفترة لا تتجاوز السنتين في شكل اذونات من اجل الوفاء بالاحتياجات المؤقتة للخزانة العامة (العجز الموسمي في موازنة الدولة).
- **قروض متوسطة وطويلة الأجل:** يقصد بالقروض متوسطة وطويلة الأجل تلك القروض التي تعقد المدة تزيد عن السنتين وتقل عن عشرين عاما، ويطلق عليها بالقروض المثبتة ،تلجا الدولة إلى مثل هذه القروض من اجل تغطية عجز دائم أو طويل الأجل في الموازنة العامة للدولة، والوفاء بهذه القروض أما يتم بتاريخ الاستحقاق وإما في خلال فترة ممتدة بين تاريخين كان تلتزم الدولة بالتسديد بين سنة 2010 و 2015 على سبيل المثال، وهذه الآجال تسمح للدولة بالتسديد التدريجي مما يؤدي إلى تخفيف عبء القرض قبل حلول اجله النهائي.

[1] سوزى عدلي ناشد، مرجع سابق، ص ص: 248-249.

ج. من حيث المصدر المكاني للقرض:

اعتمادا على هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من القروض العامة [1]:

✓ **قروض عامة داخلية:**

وهي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الأفراد والمؤسسات التي تقيم داخل حدودها السياسية بغض النظر عن جنسية المقرض سواء كان وطنيا أو أجنبيا. وهذا القرض بدوره ينقسم إلى نوعين وهما:

- **القرض الداخلي الحقيقي:** وهو القرض الذي يترتب عليه تحويل موارد حقيقية من أفراد المجتمع الطبيعيين والمعنويين إلى الحكومة دون أن يؤدي ذلك إلى إحداث قوة شرائية جديدة في المجتمع، وهذا عن طريق تعبئة المدخرات الحقيقية التي هي بحوزة الأفراد والمؤسسات.
- **القرض الداخلي الزائف:** هذا القرض يتم من الجهاز المصرفي وتترتب عليه إحداث قوة شرائية جديدة في المجتمع عن طريق ما يتم إصداره من نقود كمقابل له.

✓ **قروض عامة خارجية:**

وهي تلك القروض التي تعقدها الحكومة في الأسواق الخارجية، أي أن المكتتبين في هذا القرض هم من الأجانب سواء كانوا أفرادا، أو مؤسسات مالية دولية وإقليمية .

تلجا الدولة إلى مثل هذه القروض في حالة قصور الموارد المحلية، أو في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات.

[1] عثمان سعيد عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص: 402-403.

د. من حيث قابلية سندات القرض العام للتداول[1] :

حسب معيار قابلية سندات القرض العام يمكن التمييز بين نوعين من القروض العامة:

- ✓ **قروض قابلة للتداول:** هذه القروض تصدر في شكل سندات لحاملها ومن ثم فإنها تكون قابلة للتداول في الأسواق المالية.
- ✓ **قروض غير قابلة للتداول:** هذه القروض تصدر في شكل سندات اسمية وتسجل في سجلات خاصة، كما ينص عقد إصدارها على عدم قابليتها للتحويل من شخص إلى آخر أي عدم قابليتها للتداول.

خامسا: مصادر إيرادات الموازنة العامة للدولة الجزائرية

بموجب المادة 11 من القانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية، فان موارد الميزانية العامة للدولة تتضمن ما يلي:

- ✓ الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- ✓ مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- ✓ التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة (الرسوم)، والأتاوى.
- ✓ الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
- ✓ التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة، وكذا الفوائد المترتبة عنها.
- ✓ مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- ✓ مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
- ✓ الحصة المستحقة للدولة من ارباح مؤسسات القطاع العمومي.

[1] عثمان سعيد عبد العزيز، مرجع سابق، ص404.

خاتمة الفصل

تعد الجزائر من بين أهم الدول المصدرة للبترول وأحد الفاعلين في السوق البترولية، وقد عرف القطاع النفطي الجزائري العديد من المحطات وقد عبرت كل محطة عن الوضع السائد في البلاد، انطلاقا من قانون النفط الصحراوي مرورا بمرحلة التأميمات ثم الاصلاحات الأولى والثانية. كما يعتبر البترول في الجزائر أهم مورد مالي فلقد ساهم بشكل كبير في بناء الاقتصاد الجزائري، وفي نفس الوقت فقد جعل هذا المورد الدولة الجزائرية تعتمد عليه اعتمادا شبه كاملا على ما تجنيه من تصدير مواردها الأولية، ويضعها في وضعية تبعية لهذا القطاع الريعي، مما يعرضها لتقلبات الأسواق الخارجية للبترول، وما يصاحب ذلك من تأثيرات سلبية على أغلب القطاعات الاقتصادية كاحتياطي الصرف وسعر الصرف والتوازنات المالية وغيرها من المؤشرات، حيث تكمن المشكلة الأساسية التي يطرحها المرض الهولندي في أن رواج الصادرات البترولية يؤدي الى تراجع ميزان المدفوعات دون أن يتسبب في تنمية اقتصاد البلد، خاصة في ظل تطور الصناعات البترولية في الجزائر وجودة بترولها وموقعها الجغرافي، هذا مما أدى إلى زيادة إنتاج المحروقات والرفع من هذه الصادرات و زيادة المداخيل مما قلب الموازين الاقتصادية من اقتصاد يقوم على صناعات وأنشطة متنوعة نسبيا إلى هيكل اقتصادي أحادي التصدير تراجع أهم قطاعين في الاقتصاد وهما الصناعة والزراعة بسبب نمو وتوسع القطاع و زيادة مساهمته بجزء كبير من الناتج المحلي الخام بحيث أصبح الاعتماد التام على عائداته هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان العائدات المالية المرتبطة بالبترول أدت إلى تراكم احتياطي صرف معتمد عليه كتسديد لفواتير الاستيراد و دفع مستحقات الديون مما خلف آثار معقدة ساهمت في تأخر عملية النمو في قطاعات أخرى من الاقتصاد الوطني. وعليه سيتم التطرق إلى تاريخ النفط والصناعة النفطية في الجزائر.

الفصل الثاني:

أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاد وإيرادات الموازنة العامة في الجزائر

تمهيد

إن لتطور أسعار النفط أثر كبير على النفقات العامة، وفي حالة التقلبات التي تسود أسعار النفط تتأثر النفقات العامة بشكل كبير.

ويعتمد الاقتصاد الجزائري على قطاع النفط في تمويل البرامج الاستثمارية وكل نفقات الدولة مبنية على مدى تأثر الإيرادات الكلية المتأتية من قطاع النفط بحركة أسعار النفط، فكل ارتفاع او انخفاض في سعر النفط يؤثر على ميزانية الدولة وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري خاضعا لتأثير العوامل الخارجية المتمثل في سعر النفط في السوق العالمية.

وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول: أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على تطور النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر.

المبحث الثالث: انعكاسات وتحديات أسعار النفط على حصيلة الايرادات العامة والجباية البترولية ورصيد الموازنة العامة.

المبحث الأول: أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر.

سنحاول أن نتطرق في هذا المبحث إلى مدى تأثير تغيرات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي للجزائر.

المطلب الأول: تطور مستويات أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية خلال الفترة-2016) 2001)

انواع إن التطورات التي شهدتها مستويات أسعار النفط خلال هذه الفترة مس جميع النفوط العالمية.

الفرع الأول: تطور مستويات أسعار النفط الخام خلال الفترة (2001-2016): عرفت مستويات أسعار النفط تطورات كبيرة يمكن ايجازها فيما يلي:

أولا: تغيرات أسعار النفط الخام خلال الفترة (2001-2008): تمثلت هذه التغيرات في الآتي:

تظهر معطيات الجدول ما يلي:

الجدول رقم (01): تطور أسعار النفط الخام في الأسواق الرئيسية العالمية (2001-2008).

الوحدة : دولار للبرميل

السنوات /النفوط العالمية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سلة خامات الأوبك منها	/	/	/	36.1	50.6	61.1	69.1	94.4
خليط الصحراء الجزائري	23.1	24.4	28.1	36.1	65.1	66.1	74.7	98.9
الخام السعودي	23.1	24.3	27.7	24.5	50.2	61.1	68.7	95.2
الخام الاماراتي	24	24.9	28.3	36.7	54.1	66.1	72.9	99
الخام الكويتي	21.4	23.6	26.9	34.1	46.8	58.9	66.4	91.2
السدرة الليبي	24.7	24.6	28.2	36.6	63.3	63.4	71.4	96.7
البحري القطري	23.2	24	27.1	34	53.2	62.6	69.3	94.9
البصرة العراقي	20	22.5	26.6	34.6	48.3	58	66.4	92.1
خامات اخرى	/	/	/	/	/	/	/	/
دبي	/	/	/	/	/	/	/	93.8
خام برنت	/	/	/	38.3	54.6	65.2	72.4	97.4
خام غرب تكساس	/	/	/	41.5	56.6	66.1	72.3	100

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على:

- منظمة الأوابك، تقرير الامين العام السنوي2010،2011،2012.
- مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 136، المجلد السابع والثلاثون ،2011، ص 112.

1. شهدت الفترة من 2001 إلى 2005 ارتفاعا مستمرا في مستويات أسعار النفط ليسجل خليط الصحراء أعلى سعر ببلوغه نحو65.1 دولار للبرميل.
2. استمرت أسعار النفط الخام في الارتفاع لسنة 2006 هذا الارتفاع مس جميع الدول، حيث وصل سعر سلة خامات اوبك61.1 دولار للبرميل، وخام برنت إلى65.2 دولار للبرميل، وخام غرب تكساس66.1 دولار للبرميل.
3. تواصل أسعار النفط الخام ارتفاعها خلال سنة 2007 ومس هذا الارتفاع كافة الأنواع، تصدر الجزائر قائمة الأسعار ب 74.7 دولار للبرميل تليها باقي الدول الأخرى.
4. في سنة 2008 وصل سعر سلة خامات اوبك إلى94.4 دولار للبرميل، وسعر خام برنت إلى 97.4 دولار للبرميل، وسعر خام غرب تكساس 100 دولار للبرميل، في حين تجاوز كل من الخام الجزائري والسعودي والكويتي والسدرة الليبي والبحري القطري والبصرة العرقي والامارات عتبة 90 دولار للبرميل.

ثانيا: تغيرات اسعار النفط الخام للفترة (2009-2016).

عرفت الأسعار خلال هذه الفترة الوضعية التالية:

الجدول رقم (02): أسعار النفط الخام في الأسواق الرئيسية العالمية (2009-2016).

الوحدة : دولار للبرميل

السنوات /النفوط العالمية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سلة خامات الأوبك منها	61	77.4	107.5	109.5	108.9	96.29	49.49	40.76
خليط الصحراء الجزائري	62.4	80.35	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79	44.28
الخام السعودي	60.9	77.82	107.82	110.22	106.53	97.18	49.85	40.96
الخام الاماراتي	63.8	79.9	109.8	111.8	108.3	99.45	53.87	44.83
الخام الكويتي	60.7	76.32	105.63	108.93	105.04	95.32	48.13	39.30
السدرة الليبي	61.5	79.13	111.90	111.86	108.51	98.51	51.38	42.69
البحري القطري	62.4	78.18	106.53	109.26	105.32	96.39	50.71	41.43
البصرة العراقي	/	76.8	106.2	108	103.7	94.56	47.87	36.53
خامات اخرى	/	/	/	/	/	/	/	/
دبي	61.8	78.1	106.2	109.1	105.5	96.71	50.94	41.39
خام برنت	61.7	79.6	111.3	111.9	108.7	99.08	52.41	43.76
خام غرب تكساس	61.9	79.4	94.9	94.7	97.7	93.26	48.73	43.27

المصدر: اعداد الطالبتين بناءا على مجلة النفط و التعاون العربي، العدد 136، المجلد السابع و الثلاثون، 2011،ص112.

تظهر معطيات الجدول ما يلي:

1- شهدت سنة 2009 انخفاضا في مستويات أسعار النفط الخام و ذلك جراء الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 حيث تراوحت أسعاره بين 60 و 62 دولار للبرميل حيث سجل خام خليط صحراء الجزائر و الخام القطري62.4 دولار للبرميل مسجلا بذلك أعلى سعر له و الخام الكويتي أقل سعر بمبلغ60.7 دولار للبرميل.

2- شهدت سنة 2010 عودة ارتفاع أسعار النفط ليصل سعر سلة خامات اوبك إلى77.4 دولار للبرميل، حيث بلغ خام الجزائر80.35 دولار للبرميل مسجلا بذلك أعلى سعر له والخام الكويتي أقل سعر بمبلغ76.32 دولار للبرميل، خام برنت79.6 دولار للبرميل، وخام غرب تكساس79.4 دولار للبرميل.

3- شهدت سنة 2011 ارتفاعا للأسعار، ليفوق سقف100 دولار للبرميل ماعدا خام غرب تكساس الذي بلغ نحو94.6 دولار للبرميل.

4- استمرار الارتفاع في أسعار سلة خامات اوبك وخام برنت ليصل إلى109.5 دولار للبرميل و111.9 دولار للبرميل على التوالي سنة 2012، بينما انخفض بشكل طفيف جدا سعر خام غرب تكساس والخام الجزائري والخام الليبي ليصل إلى94.7 دولار للبرميل و111.49 دولار للبرميل و111.86 دولار للبرميل على التوالي.

5- 5-خلال سنة 2013 شهدت أسعار النفط الخام انخفاضا بينما ارتفع سعر خام غرب تكساس الى 97.5 دولار للبرميل في نفس السنة.

6- انخفضت أسعار النفط العالمية سنة 2014 لتصل سلة خامات اوبك96.29 دولار للبرميل والخام الجزائري99.68 دولار للبرميل والخام السعودي97.18 دولار للبرميل والخام الكويتي 95.32 دولار للبرميل، والخام الليبي98.51 دولار للبرميل والخام القطري96.39 دولار

للبرميل، و99.08 دولار للبرميل و94.45 دولار للبرميل للبصرة العراقي، أما خام برنت خام غرب تكساس93.26 دولار للبرميل.

7- في سنة 2015 شهدت أسعار النفط انخفاض شديد لتصل سنة 2016 إلى أدنى مستوياتها.

المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

يعتمد الاقتصاد الجزائري على العائدات النفطية، لذا فهي تتأثر بالتغيرات الحاصلة في الأسعار سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

الفرع الأول: تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

مرت تطورات سعر النفط الجزائري خلال الفترة (2001-2016) بالعديد من المراحل.

أولا: تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة (2001-2008).

عرفت هذه المرحلة المسار التالي:

الجدول رقم (03): تطور أسعار النفط الخام الجزائري في الفترة (2001-2008).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
اسعار النفط الجزائري (دولار برميل)	23.1	24.4	28.1	34.1	65.1	66.1	74.7	98.9
نسبة تطور اسعار النفط الجزائري (%)	2.21	5.62	15.16	28.46	80.33	1.53	13.01	32.93

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على:-منظمة الأوابك، تقرير الامين العام السنوي 2010-2011-2012. -مجلة النفط و التعاون العربي، العدد 139، المجلد السابع و الثلاثون، 2011، ص 112.

تشير بيانات الجدول إلى:

1- شهد سعر النفط الخام لسنة 2001 ارتفاع إلى ما قيمته 23.1 دولار للبرميل بنسبة تطور بلغت 2.21%.

2- استمر سعر النفط الخام في الارتفاع سنة 2002 ليسجل24.4 دولار للبرميل بنسبة تطور5.62%.

3- خلال سنة 2003 ارتفع سعر النفط الخام إلى28.1 دولار للبرميل بنسبة تطور بلغت نحو15.16%.

4- هو في سنة 2004 استمر سعر النفط الخام ارتفاعه ليبلغ36.1 دولار للبرميل بزيادة قدرها28.46%.

5- سجل سعر النفط الخام لسنة 2005 مبلغ65.1 دولار للبرميل بزيادة قدرها80.33%.

6- ارتفع سعر النفط الخام سنة 2006 إلى66.1 دولار للبرميل بنسبة تطور1.53%.

7- ارتفع سعر النفط الخام لسنة 2007 ليسجل74.7 دولار للبرميل بنسبة تطور13.01%.

8- واصل سعر النفط الخام ارتفاعه ليسجل مبلغ98.9 دولار للبرميل سنة 2008 بنسبة 32.39% و ذلك نتيجة ارتفاع حجم الطلب عليه اضافة إلى الموقع الجيد للجزائر الذي يعطيها أفضلية بسبب قربها من الأسواق الأوروبية بالمقارنة مع دول الخليج.

ثانيا : تطور أسعار النفط الجزائري في الفترة (2009-2016).

تتميز المرحلة بالاتي:

الجدول رقم (04): تطور اسعار النفط الخام الجزائري في الفترة (2009-2016).

السنوات	2009	2010	2011		2012	2013	2014	2015	2016
اسعار النفط الجزائري (دولار/برميل)	62.4	80.35	112.92		111.49	109.38	99.68	52.79	44.28
نسبة تطور اسعار النفط الجزائري(%)	-36.9	28.76	40.53		1.26-	1.89-	8.86-	4.74	16.92

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على:

- منظمة الأوابك، تقرير الامين العام السنوي لسنوات 2013-2014.
- منظمة الأوابك، تقرير الإحصائي السنوي لسنوات 2014-2015-2016-2017.

تشير بيانات الجدول إلى:

1- شهد سعر النفط الخام خلال سنة 2009 انخفاض بمبلغ62.4دولار للبرميل و بنسبة (36.90-)% و ذلك نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية التي كان لها أثر واضح على سوق النفط من خلال انخفاض أسعار النفط.
2- شهد عام 2010 تحسن ملحوظ في سعر النفط الخام حيث ارتفع إلى ما قيمته
3- 80.35 دولار للبرميل و بنسبة28.76%و ذلك نتيجة استرداد الاقتصاد العالمي لعافيته.
4- تواصل ارتفاع سعر النفط سنة 2011 بنسبة بلغت نحو40.4% بمبلغ112.92 دولار للبرميل مسجلا بذلك أعلى سعر له منذ سنة 2001.
5- بداية تراجع سعر النفط الخام سنة 2012 إلى111.49 دولار للبرميل بنسبة (1.26) %

6- انخفاض السعر سنة 2013 حيث بلغ109.38 دولار للبرميل بنسبة (1.89-) %.

7- سجل السعر لسنة 2014 انخفاضا ليصل إلى99.68 دولار للبرميل بنسبة (8.86-) %

8- تسجيل انخفاض حاد في السعر بنسبة (47.01-) % خلال سنة 2015 مقارنة بالسنة السابقة ليسجل نحو52.79 دولار للبرميل.

9- استمرار انخفاض السعر إلى ما قيمته44.28 دولار للبرميل بنسبة تطور (16.12-) %وذلك نتيجة انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية.

والشكل الموالي يوضح تطور اسعار النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2016:

الشكل رقم (01): تطور أسعار النفط الجزائري للفترة (2001-2016).

الوحدة: دولار برميل)

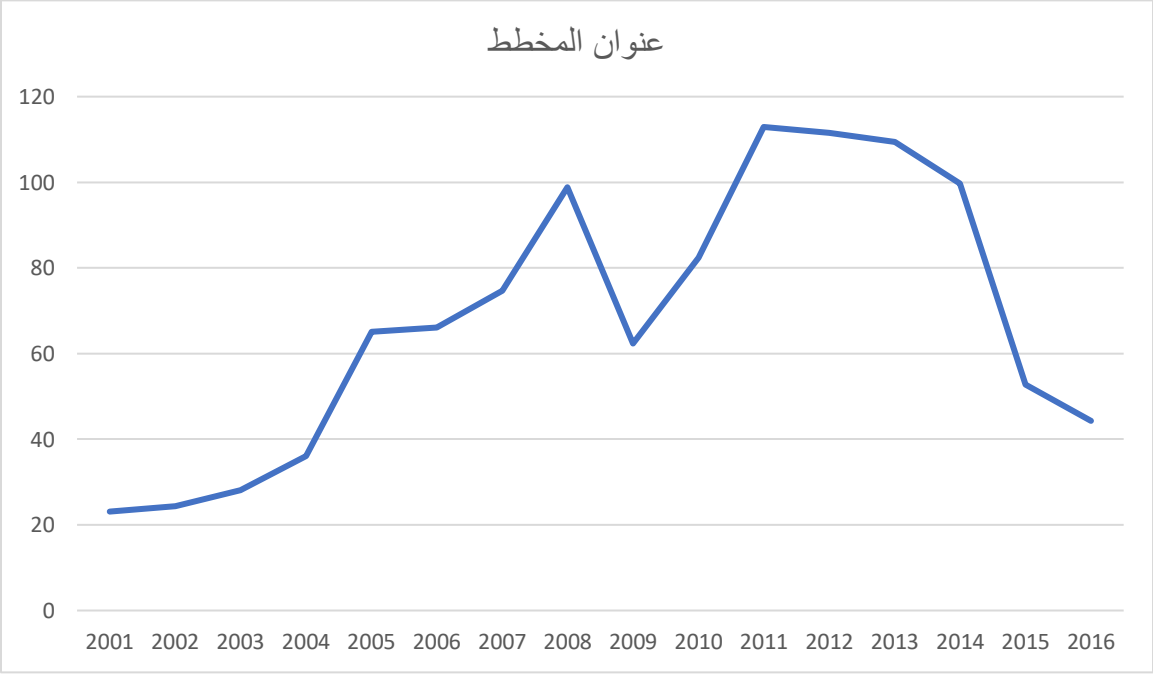

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (03) و (04).

يبين الشكل اعلاه تقلبات أسعار النفط الجزائري خلال الفترة محل الدراسة حيث سجلت الأسعار ارتفاعا متواصلا ابتداء من سنة 2001 إلى غاية 2008 لتشهد تراجعا سنة 2009 و ذلك نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية الذي كان لها أثر واضح على سوق النفط من خلال انخفاض أسعار النفط غير أن السعر قد وصل إلى أعلى مستوياته خلال السنوات 2010 و 2012 ليعاود الانخفاض إلى أقل مستوى سنة 2016 وذلك نتيجة انخفاض الطلب عليه في الأسواق العالمية.

الفرع الثاني: أثر تغيرات أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

تجسدت آثار تغيرات أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي الجزائر خلال الفترة 2016-2001 في ما يلي:

أولا: تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في الفترة (2001-2008):

تمثل التطور في:

الجدول رقم (05): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في الفترة (2001-2008).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج المحلي الاجمالى(مليار /دينار)	4227.1	4522.8	5274.5	6150.4	7563.6	8514.8	9408.3	11043.1
معدل نمو النتائج المحلي الإجمالي (%)	33.3	7	16.1	17.1	23	12.6	10.5	18.1

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: rapport 2008-2010-2011-2012 annuel de la banque d'Algérie

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

1. في سنة 2001 سجل الناتج المحلي الإجمالي نمو بلغت قيمته بالأسعار الجارية
2. 4227.1 مليار دينار اي بمعدل نمو3.3%.
3. في سنة 2002 زادت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 4522.8 مليار دينار أي بمعدل 7%.
4. واصل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعه سنة 2003 لتصل قيمته إلى 5247.5 مليار دينار أي بمعدل16.1%.
5. خلال سنة 2004 بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 17.1% حيث وصلت قيمته إلى6150.4 مليار دينار.
6. في سنة 2005 سجل الناتج المحلي الإجمالي نمو بلغت قيمته بالأسعار الجارية7563.6 مليار دينار أي بمعدل نمو 23%.
7. في سنة 2006 سجل الأثر الإيجابي لارتفاع اسعار النفط الجزائري والتي بلغت66.1 دولار للبرميل ما أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للجزائر إلى8514.8 مليار دينار بمعدل نمو بلغ12.6%.
8. في سنة 2007 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي حيث سجل مبلغ9408.3 مليار دينار محققا معدل نمو10.5% و ذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية و زيادة عائدات النفط.
9. سنة 2008 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للجزائر إلى11043.7 مليار دينار مسجلا معدل نمو بلغ18.1% و جاء ذلك للارتفاع المسجل في اسعار النفط و الذي انعكس بدوره على قيمة و حجم العائدات النفطية.

ثانيا: تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في الفترة (2009-2016).

تمثل التطور في:

الجدول رقم (06) : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في الفترة (2009-2016).

السنوات	2009		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الاجمالي (مليار/دينار)	9968		11991.6	14588.6	16209.6	16647.9	17228.6	16702.1	17406.8
معدل نمو النتائج المحلي الإجمالي	-9.7		20.3	21.7|	11.1	2.7	3.5	-3.1	4.2

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على 2013- 2015-2016، Les rapports annuel de la banque d'Algérie

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

1. في سنة 2009 تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ معدل النمو بالأسعار الجارية (9.7-)% وتراجعت قيمة ناتجها المحلي الإجمالي إلى 9968 مليار دينار و ذلك نتيجة انخفاض قيمة العائدات النفطية بسبب الأزمة المالية العالمية.
2. في سنة 2010 ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ11991.6 مليار دينار بمعدل نمو بلغ20.3% وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

3. خلال سنة 2011 عزز بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة إذ بلغت112.92 دولار للبرميل إلى تحقيق معدلات نمو ايجابية بلغت21.7 % بناتج محلي إجمالي بلغ14588.6 مليار دينار.
4. في سنة 2012 تراجعت معدلات النمو المسجلة سابقا نتيجة تراجع أسعار النفط حيث بلغ الناتج المحلي بالأسعار الجارية16209.6 مليار دينار أي بمعدل نمو بلغ11.1%.
5. في سنة 2013 تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الجزائر إلى 2.7% ووصلت قيمته إلى16643.9 مليار دينار و ذلك بسبب تراجع أسعار النفط.
6. استمرار تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سنة 2014 إلى 3.5% ووصلت قيمته إلى17205.1 مليار دينار.
7. في سنة 2015 بلغ الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بالأسعار الجارية16799.2 مليار دينار أي بنسبة تراجع بلغت (3.1-) % نتيجة انخفاض العائدات النفطية.
8. في سنة 2016 سجل الناتج المحلي الاجمالي نمو حيث وصلت نسبته إلى4.2% بناتج بلغ نحو 17406.8 مليار دينار.

والشكل الموالي يوضح تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2016:

الشكل رقم (02) : تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2001-2016).

(الوحدة:%)

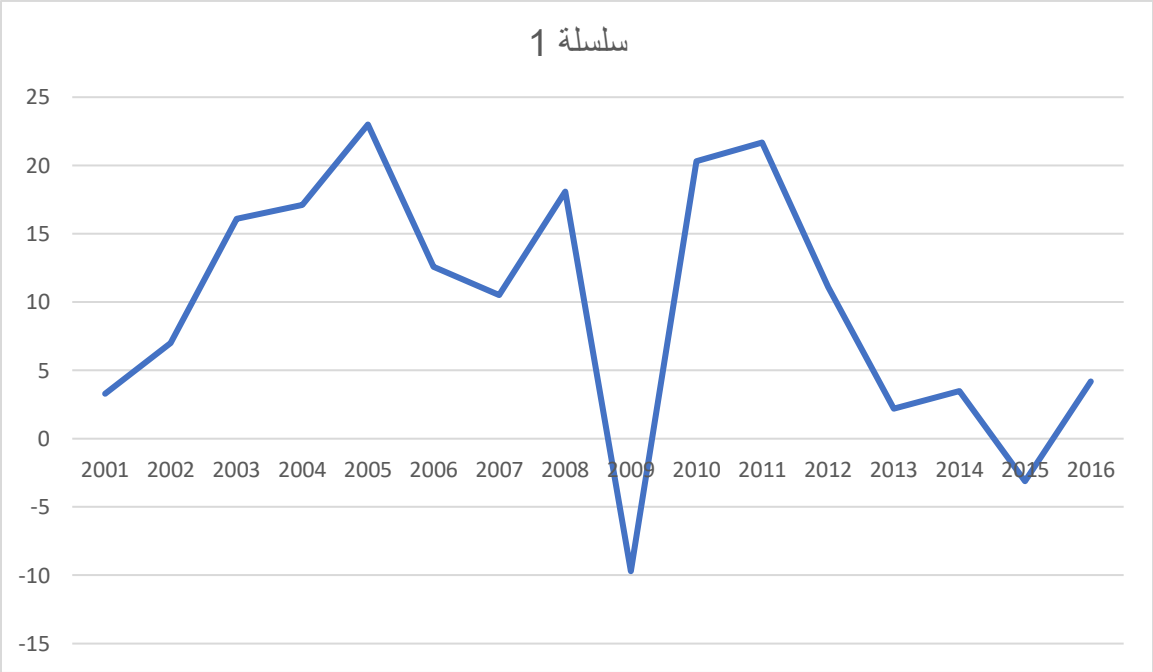

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05) و (06) .

يبين الشكل اعلاه تطورات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة حيث سجلت الفترة من 2001 إلى غاية 2008 معدلات نمو ايجابية للناتج المحلي الإجمالي و ذلك نتيجة للارتفاع المسجل في أسعار النفط، إلا أنه مع بداية سنة 2009 انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض قيمة العائدات النفطية بسبب الأزمة المالية العالمية، لكن بعد عودة الاستقرار الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2010 إلى غاية2014 و كذلك عودة العائدات النفطية للارتفاع و عاود الناتج المحلي الإجمالي هو الآخر ليرتفع مسجلا بذلك معدلات نمو

ايجابية، ثم عاود معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفاضه سنة 2015 ليرتفع من جديد سنة 2016.

المبحث الثاني :

المطلب الأول: تحليل الإيرادات العامة.

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة قصد تغطية نفقاتها، وقد تطور مفهومها من أداة لتزويد الخزينة العمومية بالأموال اللازمة، إلى أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إلى جانب الهدف المالي. لقد اعتمدت الإيرادات العامة للدولة خلال فترة الدراسة على الجباية البترولية، والتي تجاوزت نسبتها 50% في معظم سنوات الدراسة، وقصد تبيان مسار هذه الإيرادات خلال سنوات الدراسة نقدم الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (07): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2021).

الوحدة : مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	السنوات	الإيرادات العامة
2001	1403.84	**2012**	3469.08
2002	1500.25	**2013**	3820.00
2003	1451.45	**2014**	4218.18
2004	1528.00	**2015**	4952.70
2005	1629.70	**2016**	4747.43
2006	1683.43	**2017**	4684.65
2007	1831.28	**2018**	6714.20

2763.28	**2008**	6507.90	**2019**
3178.70	**2009**	6289.72	**2020**
2923.40	**2010**	5328.41	**2021**
3198.40	**2011**	/	**2022**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قوانين المالية

الشكل رقم (03): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2021).

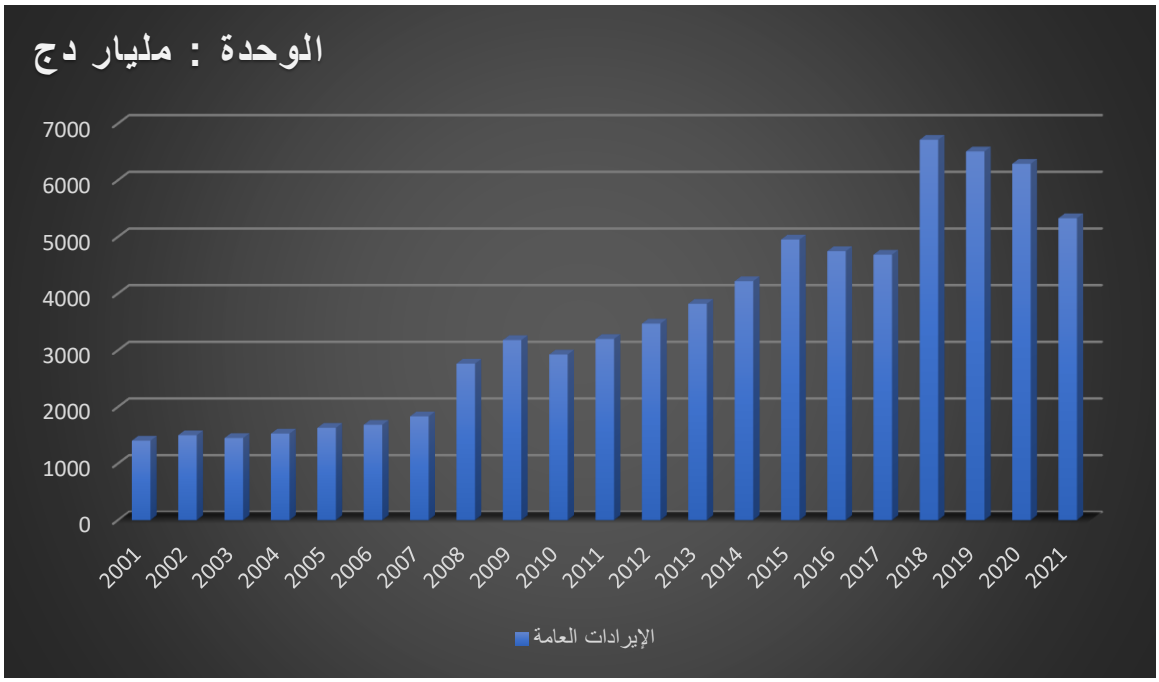

المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال الجدول بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07).

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تزايد من سنة لأخرى الإيرادات الميزانية، لكن هذه الزيادة لا تتناسب مع الزيادة في النفقات العامة، مما يجعل العجز الموازني يزداد من سنة لأخرى، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ارتفاع الإيرادات يعتبر انعكاسا مباشرا لارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية (عامل خارجي)، لذلك يبقى الرفع من الإيرادات خارج المحروقات على المدى

القصير والمتوسط، مع الاعتماد خطة استراتيجية على المدى الطويل هو التحدي الكبير أمام السلطات العمومية في الجزائر، حيث يجب تعبئة موارد إضافية مع مراعاة البعد الاجتماعي في حالة فرض ضرائب جديدة، والبعد الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار بصفة عامة.

المطلب الثاني: تحليل النفقات العامة وتطورها في الجزائر.

لقد تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة بنمو الإنفاق العمومي بشكل متزايد نتيجة السياسة الإنفاقية التوسعية المعتمدة بعد تلك التقييدية التي اعتمدت في سنوات التسعينات، والسبب يرجع إلى تحسن مداخيل البترول مع بداية الألفية، وفي هذا الإطار اعتماد ثلاثة برامج إنفاقية هامة بغلاف مالي إجمالي قدره 443 مليار دولار، وتمثلت هذه البرامج في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ثم برنامج النمو الاقتصادي (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو (20102014)، ثم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي (2015-2019).

وفيما يلي الجدول والشكل اللذان يوضحان تطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (08): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2021).

الوحدة : مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	السنوات	الإيرادات العامة
2001	1507.90	**2012**	*7745.50*
2002	1765.49	**2013**	6879.80
2003	1929.40	**2014**	7656.10
2004	1920.00	**2015**	8753.52
2005	2302.90	**2016**	7984.80
2006	3555.30	**2017**	6883.214
2007	3946.60	**2018**	8627.778
2008	4882.10	**2019**	8557.157
2009	5474.50	**2020**	7823.112
2010	6468.70	**2021**	8113.030
2011	8272.40	**2022**	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قوانين المالية.

من خلال الجدول نلاحظ أن النفقات العامة تميزت بوتيرة نمو سريعة جدا، ابتداء من سنة 2001 وذلك راجع إلى تحسن مداخيل المحروقات (ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية)، بحيث ارتفعت نسبة الزيادة من0.03% سنة 2001 إلى 12 %سنة 2004، لتسجل نفس النسبة

12%سنة 2009، ثم ارتفعت هذه النسبة لتسجل أعلى مستوى لها خلال هذه الفترة، وهو 27 سنة 2011 وأخيرا انخفضت إلى 11% سنة 2014، وهذه النسب المتزايدة في عمومها تتناسب مع تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي المشار إليها سابقا، وقد استمر المنحنى التصاعدي للإنفاق العام خلال سنة 2015، وهذا رغم بوادر أزمة في أسعار البترول بدء من السداسي الثاني لسنة 2014، أما فيما يخص نفقات سنة 2016 فقد عرفت تراجعا بما يعادل 9 %، وهذا نتيجة الإجراءات التقشفية في قانون المالية لهذه السنة.

الشكل رقم (04): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2021).

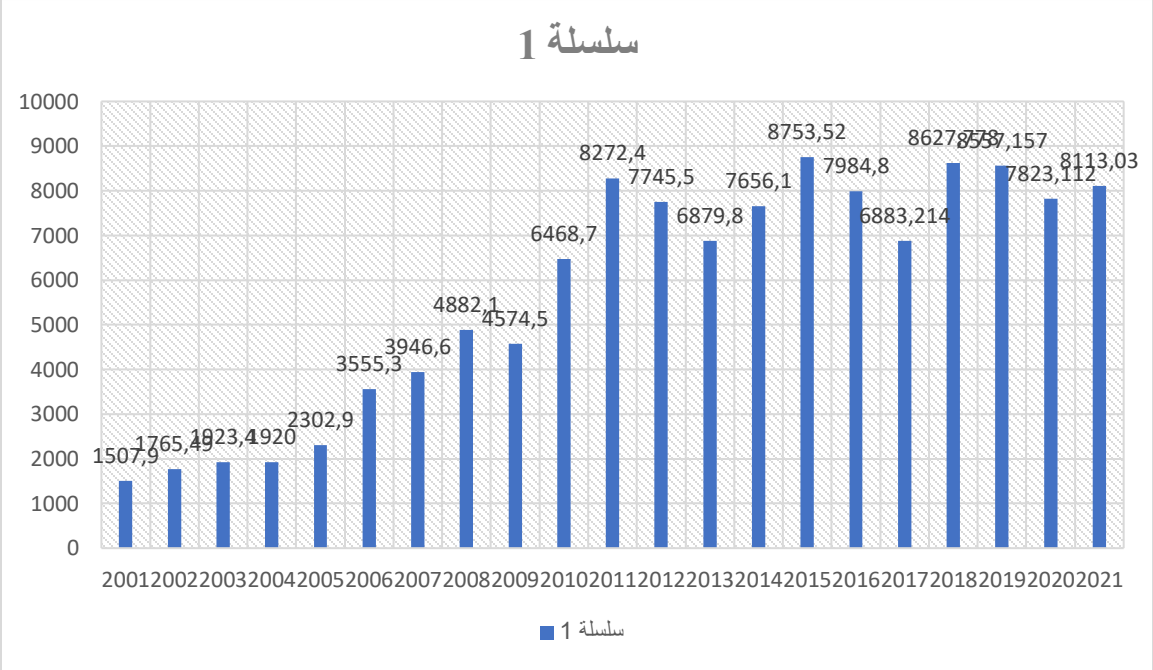

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (08)

المبحث الثالث: انعكاسات وتحديات أسعار النفط على حصيلة الايرادات العامة والجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة.

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على تطور الإيرادات العامة في الجزائر.

يتجسد أثر تقلبات أسعار النفط على تطور الايرادات العامة في الفترة (2001–2016) فيما يلي:

الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على تطور الإيرادات العامة في الفترة (2001–2008):

تمثلت التقلبات التي مست أسعار النفط خلال هذه الفترة و أثرت على الايرادات العامة في الأتي:

الجدول رقم (09): تطور الإيرادات العامة الاجمالية للجزائر في الفترة (2001–2008).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
اجمالي الايرادات (مليار/دينار)	1578.1	1603.2	1966.6	2223.2	3076.9	3639.5	3687.7	5190.4
نسبة تطور اجمالي الايرادات العامة (%)	0.98	1.59	22.66	13.04	38.39	18.28	**1.32**	40.74

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على 2012–2011–2010–2008 les rapports annuel de la banque d'Algérie

تشير بيانات الجدول إلى:

1. بلغ إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر حوالي1578.1 مليار دينار في سنة 2001 أي بتطور0.98%.

2. ارتفع إجمالي الإيرادات العامة إلى بنحو1603.2 خلال سنة 2002، بمعدل تطور بلغ1.59%.
3. تواصل ارتفاع الايرادات العامة الإجمالية بنحو22.66% خلال سنة 2003 ليبلغ 1966.6 مليار دينار.
4. استمرار ارتفاع الايرادات العامة لتبلغ نحو2223.2 مليار دينار نهاية سنة 2004 بنسبة تطور 13.04%.
5. ارتفاع إجمالي الايرادات العامة بصورة كبيرة ليبلغ نحو3076.9 مليار دينار في نهاية سنة 2005 و بنسبة تطور بلغت38.39 %.
6. بلغ إجمالي الايرادات العامة إلى نحو3639.5 مليار دينار سنة 2006 أي بنسبة تطور18.28%.
7. ارتفاع الإيرادات العامة لتبلغ نحو3687.7 مليار دينار نهاية سنة 2007 بنسبة تطور نحو1.32%.
8. نما إجمالي الايرادات العامة للجزائر إلى نحو5190.4 مليار دينار سنة 2008 أي بارتفاع بلغت نسبته نحو40.74 **%** متجاوزا المعدل المسجل في السنة السابقة و ذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية.

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على تطور الإيرادات العامة في الفترة (2016/2009):

تمثلت التقلبات التي مست اسعار النفط و اثرت على الإيرادات العامة في الآتي:

الجدول رقم (10): تطور الايرادات العامة الاجمالية للجزائر في الفترة (2009-2016)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الإيرادات (مليار/دينار)	3676	4392.8	5790.1	6339.3	5957.5	5738.3	5103.1	5042.2
نسبة تطور اجمالي الايرادات العامة (%)	29.17-	19.49	31.80	9.48	6.02-	3.67-	11.06-	1.19-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على 2016-2015-2013 les rapports annuel de la banque d'Algérie

تشير بيانات الجدول إلى:

1. سجلت الايرادات العامة لسنة 2009 انخفاض كبير إلى نحو 3676 مليار دينار بنسبة تراجع بلغت نحو (29.17-)% و قد حدث هذا الانخفاض نتيجة الأزمة المالية العالمية التي تراجعت فيها أسعار النفط في الأسواق العالمية.
2. عرفت الايرادات العامة سنة 2010 بعض التحسن بعد الانخفاض الكبير الذي سجل في السنة السابقة حيث سجلت مبلغ4392.8 مليار دينار أي بارتفاع بلغت نسبته نحو19.49 % نتيجة ارتفاع أسعار النفط.
3. سجلت الايرادات العامة لسنة 2011 ارتفاع نحو5790.1 مليار دينار أي بنسبة تطور 31.80% و ذلك نتيجة و صول أسعار النفط إلى اعلى مستوياته.

4. تواصل ارتفاع الايرادات العامة سنة 2012 ليبلغ6339.3 مليار دينار بنسبة تصل إلى 9.48% نتيجة ارتفاع أسعار النفط.
5. 5شهدت سنة 2013 انخفاضا في الايرادات حيث سجلت5957.5 مليار دينار بنسبة بلغت نحو (6.02-)% و ذلك نتيجة بداية تراجع أسعار النفط خلال هذه السنة.
6. سجلت الايرادات العامة لسنة 2014 انخفاضا بنحو (3.67-%)ليصل إلى حوالي5738.3 مليار دينار، و يقف وراء هذا الانخفاض عوامل عديدة لعل أهمها تراجع أسعار النفط.
7. تراجع حجم الايرادات العامة إلى5103.1 مليار دينار بنسبة (11.06 -)% و5042.2 مليار دينار نسبة (1.19-)% سنتي 2015-2016 على التوالي، جراء انخفاض سعر النفط الخام في الأسواق العالمية إلى أقل مستوياته خلال سنة 2016.

و الشكل الموالي يوضح تطور اجمالي الايرادات العامة خلال الفترة 2001-2016:

الشكل رقم (05): تطور الإيرادات العامة الإجمالية في الجزائر (2001-2016).

اجمالي الايرادات (مليار دينار)

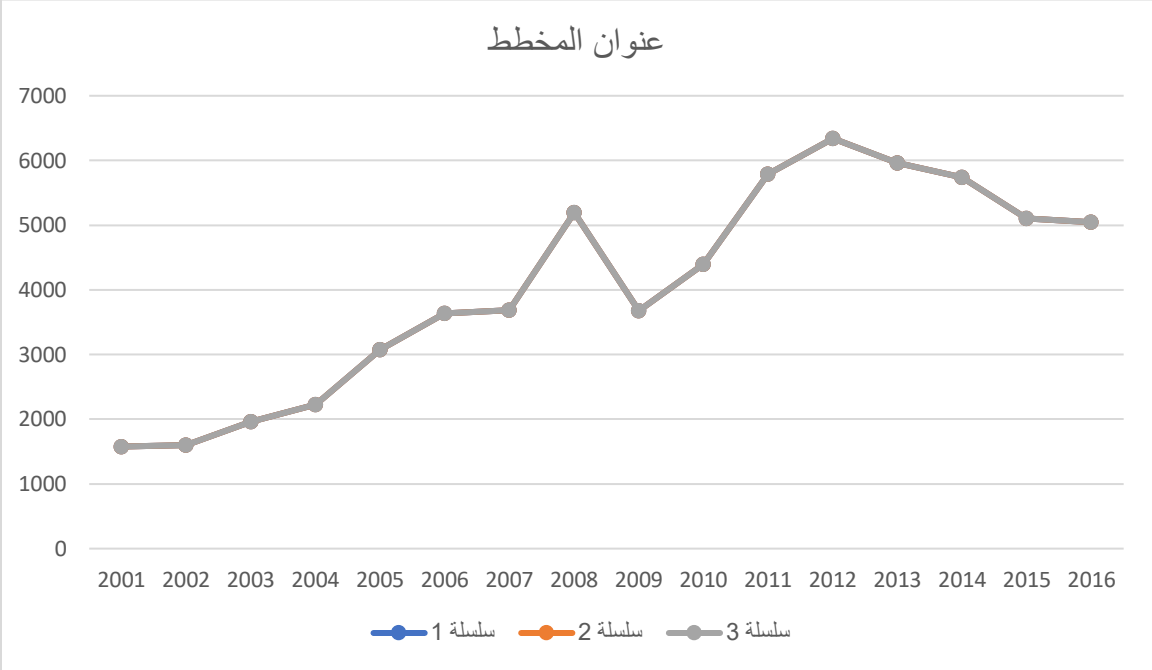

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (09) و (10) .

يوضح الشكل أعلاه التطورات التي مست الايرادات العامة من ارتفاع او انخفاض طيلة فترة الدراسة، حيث تراجعت نسب التطور في كل من سنتي 2009 و2016 لتسجل نسب متدنية وذلك يرجع لعدة أسباب لعل أهمها الأزمة المالية وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال السنوات الأخيرة.

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على تطور الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة في الجزائر.

يتجسد أثر تقلبات أسعار النفط على تطور الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة في الفترة (2001-2016) في ما يلي:

الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على تطور حصيلة الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة في الفترة (2001-2008):

تمثلت التقلبات التي مست الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة في الآتي:

الجدول رقم (11): الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2008).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجباية البترولية (مليار/دينار)	1001.4	1007.9	1350	1970.7	2352.7	2799	2796.8	4088.5
نسبة الجباية البترولية (%)	66.48	66.86	68.37	70.44	76.32	76.83	75.83	79.99
رصيد الموازنة العامة (مليار/دينار)	184.5	52.6	284.2	337.9	1030.5	1186.8	597.3	999.5

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على 2012-2011- 2008-2010 les rapports annuel de la Banque d'Algérie

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

1. سجلت الجباية البترولية لسنة 2001 ما قيمته1001.4 مليار دينار بنسبة66.48% و بلغ رصيد الموازنة العامة184.5 مليار دينار.
2. ارتفعت الجباية البترولية لسنة 2002 إلى1007.9 مليار دينار و بنسبة تطور قدرها 66.86% في حين سجل رصيد الموازنة تراجعا بقيمة52.6 مليار دينار.
3. استمرت الجباية البترولية في الارتفاع سنة 2003 لتبلغ قيمتها 1350 مليار دينار بنسبة مساهمة بلغت68.37 %، في حين سجل رصيد الموازنة ارتفاعا بقيمة284.2 مليار دينار.
4. تواصل ارتفاع القيم سنة 2004 حيث بلغت الجباية البترولية1970.7 مليار دينار بنسبة 70.44% ، و سجل رصيد الموازنة العامة337.9 مليار دينار .
5. في سنة 2005 ارتفعت قيمة الجباية البترولية حيث بلغت2352.7 مليار دينار بنسبة 76.32%، كما بلغ رصيد الموازنة العامة إلى ما قيمته1030.5 مليار دينار، و يرجع ذلك الارتفاع في نسبة الجباية البترولية.
6. خلال سنة 2006 سجلت الجباية البترولية ارتفاعا قدر ب 2799 مليار دينار في حين بلغت نسبته76.83 %، كما سجل رصيد الميزانية أكبر فائض له طيلة فترة الدراسة حيث بلغ 1186.8 مليار دينار، ويرجع هذا إلى ارتفاع الإيرادات الكلية للميزانية و ايرادات الجباية البترولية بسبب ارتفاع أسعار النفط.
7. تراجع رصيد الميزانية العامة إلى ما قيمته579.3 مليار دينار سنة 2007، كما تراجعت نسبة الجباية البترولية ب 75.83 % حيث بلغت قيمتها2796.8 مليار دينار.
8. ارتفاع فائض الميزانية سنة 2008 حيث بلغ ما قيمته999.5 مليار دينار مقارنة بالسنة الماضية، كما سجلت الجباية البترولية ارتفاع كبير بقيمة4088.5 مليار دينار أي بنسبة تطور 79.99% .

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على تطور الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة في الفترة (2009-2016):

تمثلت هذه التغيرات في ما يلي:

الجدول رقم (12): الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2009-2016).

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجباية البترولية (مليار/ دينار)	2412.7	2905	3979.7	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5	1781.1
نسبة الجباية البترولية (%)	65.6	66.4	68.73	66	61.91	59.24	25	30
رصيد الموازنة العامة(مليار/دينار)	-570.3	-74	-63.5	-718.8	-66.6	1257.3-	2553.2-	2341.4-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على 2016-2015-2013 les rapports Annuel de la banque d'Algérie

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

1. في سنة 2009 تراجعت حصيلة الجباية البترولية بشكل كبير حيث بلغت قيمتها2412.7 مليار دينار بنسبة تطور 65.6 % كما عاودت حالة العجز التخييم على رصيد الميزانية العامة حيث بلغت ما قيمته (570.3-) مليار دينار، و هذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية، وقد استمر هذا العجز بعد ذلك رغم ارتفاع قيمة ايرادات الجباية البترولية و ذلك بسبب تفوق قيم النفقات العامة على الإيرادات العامة أي أن العجز

هذه المرة من جانب النفقات وليس الايرادات، و كل هذا راجع إلى سياسة الانفاق العام التي اعتمدتها الجزائر من خلال الرفع من النفقات العمومية.

2. استمرار العجز في الميزانية العامة للجزائر حيث بلغ العجز الموازنين لسنة 2010 ما قيمة (74) مليار دينار، و هو عجز يقل عن ذلك المسجل سنة 2009 و هذا نتيجة للارتفاع الشديد في الايرادات النفطية مقارنة بالارتفاع في النفقات العمومية.
3. أما سنة 2011 فقد سجلت الجباية البترولية ما قيمة3979.7 مليار دينار بنسبة68.73 % في حين سجل رصيد الميزانية عجزا للسنة الثالثة على التوالي لكن طفيف قدره (63.5-) مليار دينار أي أقل مما كان عليه سنة 2010.
4. سجلت الجباية البترولية سنة 2012 ما قيمته4184.3 مليار دينار بنسبة تطور بلغت 66% و هو أعلى مستوى له طيلة فترة الدراسة، كما سجل رصيد الميزانية عجز للسنة الرابعة على التوالي و بلغ ما قيمته (718.8-) مليار دينار.
5. بلغت الجباية البترولية لسنة 2013 ما قيمته3678.1 مليار دينار أي بانخفاض نسبته إلى 61.91% ، كما بلغ العجز الموازني ما قيمته (66.6-) مليار دينار، و هو عجز يقل عن ذلك المسجل في سنة 2009 و عن ذلك المسجل في سنة 2012 و يؤكد وضعية عجز اللسنة الخامسة على التوالي لكن على عكس عجز سنة 2010 و 2011 و 2012 فقد نجم العجز الموازني المسجل سنة 2013 عن انخفاض ايرادات الجباية البترولية نتيجة للانخفاض المسجل أسعار النفط الذي وصل إلى109.38 دولار للبرميل خلال هذه السنة و ارتبط بذلك انخفاض الايرادات الكلية على الرغم من الانخفاض المعتبر في النفقات الجارية و الرأسمالية.
6. أما سنة 2014 فقد سجلت الجباية البترولية قيمة3388.4 مليار دينار بنسبة59.24 % في حين سجل رصيد الميزانية للسنة السادسة على التوالي عجز قدر ب (1257.3 -) مليار دينار و هو عجز أكثر من ذلك المسجل في سنة 2009 و 2012 و يرجع هذا العجز إلى

زيادة النفقات العمومية حيث فاقت قيمة الايرادات العامة و هذا نتيجة الانخفاض لتسجل2373.5 و 1781.1 مليار دينار على التوالي، كما سجل رصيد الميزانية العامة ما قيمته (2553.2−) و (2341.4−) مليار دينار و ذلك نتيجة لتراجع أسعار النفط.

من خلال كل ما تقدم ذكره نستنتج أن هناك علاقة طردية بين رصيد الميزانية العمومية و مداخيل قطاع النفط، و بالتحديد ايرادات الجباية النفطية و مدى تأثر هذه الأخيرة بأسعار النفط و هذا ما يؤدي إلى حدوث تذبذب و عدم استقرار في أرصدة الميزانية العامة، حيث أن استقرار السوق النفطية (استقرار أسعار النفط في هذه السوق) بالدرجة الأولى.

و الشكل الموالي يوضح تطور حصيلة الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة طيلة الفترة (2001−2016):

الشكل رقم (06): تطور حصيلة الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة في الجزائر في الفترة (2001-2016).

(الوحدة :مليار دينار)

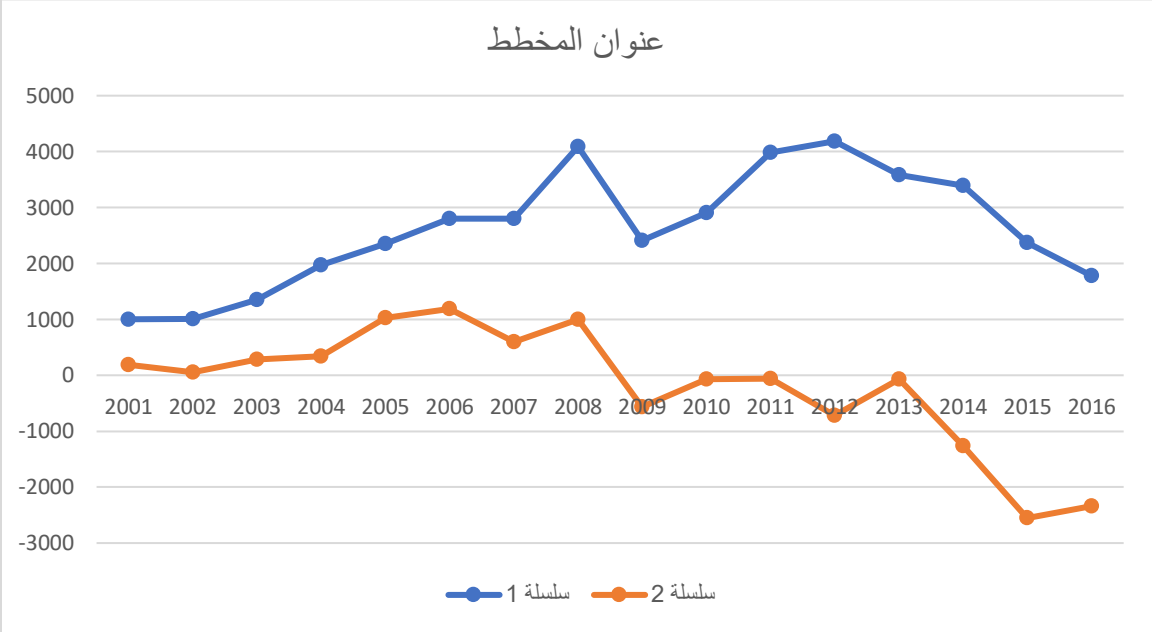

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (11) و (12) .

يبين الشكل تطور حصيلة الجباية البترولية و رصيد الموازنة العامة حيث سجلت تقلبات متباينة خلال السنوات محل الدراسة انطلاقا من سنة 2001 و صولا الى سنة 2016.

خلاصة الفصل:

شهدت أسعار النفط الخام خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2021 عدة تقلبات بين الارتفاع والانخفاض.

لتقلبات أسعار النفط انعكاسات كبيرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر Kعلى الايرادات العامة وإن التقلبات اسعار النفط إثر كبير على النفقات العامة من جهة والجباية البترولية ورصيد الموازنة العامة من جهة اخرى.

تكمن الأهمية الكبيرة لقطاع النفط في الجزائر في تمويل الميزانية العامة للدولة وذلك من خلال الايرادات المتأتية منه عن طريق الجباية البترولية بغرض تغطية النفقات العامة، وهذا ما يثبت وجود علاقة ارتباط بين الايرادات العامة والنفقات العامة وذلك من خلال علاقة تأثير وتأثر.

تعتبر النفقات العامة في الجزائر كغيرها من الدول ظلا للتقلبات الحاصلة في اسعار النفط والإيرادات النفطية.

خاتمة

الخاتمة:

إن الدور الذي يلعبه النفط في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها، فقد تسبب الاعتماد المفرط على النفط في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية، فأصبح الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد الريعي التابع للنفط مما تسبب في عدم تنمية الجانب الأخر وهو الأهم للدولة والمتمثل في القطاعات الإنتاجية، فانحصرت التمويلات والاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع الطاقة.

وهذه أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- لا تعتبر الإيرادات النفطية هي المكون الأساسي لإيرادات الخزينة العامة، هذا ما يعكس ضعف مساهمة المصادر الأخرى للإيرادات والتي تعاني من مشكلة انخفاض قاعدتها.
- إن تمويل النفقات العامة يعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية، هذا ما يجعل نمو النفقات العامة مرتبط بشكل أساسي بنمو الإيرادات النفطية التي تمثل أهم مصدر للإيرادات العامة، وبذلك فإن نمو الإيرادات العامة ومن ثم النفقات العامة لا يرتبط بكفاءة السياسة المالية و وإدارتها بل هو مرتبط بأسعار النفط.
- عجزت الجزائر عن تقليص الإنفاق العام عندما ارتفعت أسعار النفط، وكانت النتيجة أنه من الصعب خفضه أثناء هبوط أسعار النفط، وبهذا فإن النفقات العامة كانت تتسم بالجمود النسبي، حيث أن التقليص فيه كان يطال أوجه الإنفاق الرأسمالي على عكس الإنفاق الجاري الذي تميز باستمرارية نموه.
- الإيرادات النفطية تتأثر كثيرا وبصفة مباشرة بأسعار النفط، هذا ما جعلها غير مستقرة وخاضعة لتقلباتها المتكررة التي تعيشها في السوق العالمية للنفط نتيجة تأثرها بالمتغيرات

الخارجية، ونظرا للعلاقة الطردية التي تربط كل من أسعار النفط والإيرادات النفطية كما رأينا سابقا وكذا العلاقة الوطيدة التي تربط هذه الأخيرة بالإنفاق العام، في تؤثر عليه إما سلبا وهذا في حالة تدهورها وإيجابا في حالة زيادتها، مما أحدث تذبذبا كبيرا في أرصدة الميزانية العامة.

- ورغم صعوبة استشراف أسعار النفط بسبب عدم استقرار بيئة السوق النفطية وتعدد المتغيرات وصعوبة تقديرها، فسيبقى للنفط دورة رئيسية في مسار التنمية الاقتصادية للجزائر خلال العقود القادمة، مما يلقي على الدولة مسؤولية تعظيم الاستفادة من الفرص التي يتيحها وجود مثل هذه السلعة من خلال استغلال العائدات النفطية استغلالا جيدة، في الوقت الذي يتم فيه البحث عن مصادر دخل بديلة.

الاحتراقات والتوصيات

لاحتواء الأثار غير المرغوبة فيها لانعكاسات وتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر، يتعين تبني استراتيجية تقوم على محاور أساسية من أهمها:

- باعتبار أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بدرجة كبيرة بتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية وأن معدلات النمو هي انتاج التطور الذي يحدث في قطاع المحروقات، لذلك وجب على الحكومة العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية للقطاعات الإستراتيجية كالصناعة والزراعة والسياحة، وذلك لرفع القدرة التنافسية في هذه القطاعات الإنتاجية، وبالتالي المساهمة في التقليل من أثر التغيرات الخارجية.
- العمل على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لتطوير وجذب الاستثمارات الأجنبية نحو المشاريع الإنتاجية المهمة، وذلك بإيجاد بيئة قانونية وتشريعية مناسبة لذلك وإتباع سياسة مالية داعمة لهذه القطاعات من أجل توسيع تحسين الانتاجية.

- إصلاح وتقوية الجهاز الضريبي من خلال سن القوانين والتشريعات المنظمة ودعمه بالإطارات ذات الكفاءة لمعالجة حالات التهرب والغش الجبائيين، ومحاربة الاقتصاد الموازي بإحصاء الأنشطة الموازية وإخضاعها لفرض الضريبة.

قائمة المصادر والمراجع

- بوزاهر سيف الدين ، أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2010.2011.
- داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000–2010، مذكرة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 2010.
- سارة حسين منيمة، جغرافية الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1992.
- سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة، طرابلس ،1999 .
- طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، منشورات جامعة بغداد، كلية القانون، العراق، بدون سنة نشر.
- عبد الرحمان نوزاد الهيثي وعبد اللطيف منجد الخشالي، اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، عمان، 2005.
- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- عثمان سعيد عبد العزيز ، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1997.
- قويدرى قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة لشلف، 2009.
- مطالس عبد القادر، أثر التغيرات المناخية على الأسواق العالمية للطاقة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2011–2012 جامعة الجزائر.
- معاطف وليم أندراوس، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
- موري سمية، أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية. دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009.2010.

- يسرى محمد ابو العلا وأخرون، المالية العامة والتشريع الجبائى، كلية الحقوق، جامعة بنها، بدون سنة نشر، مصر.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2018.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

لية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سم: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: الياس حنيل المولود(ة) بتاريخ: 13/08/1999 ب: بوسعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: ..... الصادرة بتاريخ: .....عن: .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم قضائية تخصص: اقتصاد تقني وبنكي خلال السنة الجامعية: 2020/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان** :

اثر تعليمات السرية النطبية على ادارة الميزانية العامة في الجزائر

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 15/06/2022 .

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيه

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

rsité Mohamed Boudiaf a M'sila

té des Sciences Économiques, Commerciales et iences de Gestion

tement: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

امعة محمد بوضياف بالمسيلة

ية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بوقوة نسمان المولود(ة) بتاريخ: 1995/11/02 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200955552 الصادرة بتاريخ: 2017/02/22 عن: .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان* :

أثر تقلبات السوق النفطية على الإيرادات الموازنة العامة في الجزائر

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع و البصمة

.....

01 جوان 2022

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بتفويض منه الموظف المكلف

بشيري صابر

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .